Tikrit Journal For Political Sciences

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i10.128

TJFPS

ISSUE 10

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

النِظام الإقليمي العربي في ظل حركات التغيير العربية: دِراسة مُستقبلية

The Arab Regional System in light of Arab Movements for Change: A Futuristic Study

Marwan Salem Al-Ali [a]
[a] University of Al Mosul/ College of Political Science

م. د. مروان سالم العلي [a] *
[a] جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received 25 April. 2017
- Accepted 10 May. 2017
- Available online 30 June. 2017

Keywords:
- Arab regional system
- Arab uprisings
- Future study
- Regional stability
- Political transformations

©2017. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: There is no doubt in saying that the events of the Arab revolution, or the so-called media Arab Spring represents the largest shift in Arab political life since several decades. Which has become its complications and the effects of large-scale Arab regional order and his institution regulatory (League of Arab States), not to mention the effects of international. Though the course of these revolutions and the final result has yet unknown, and unpredictable, what is absolutely clear is that it will be the important factors to reshape the political life in the Arab regional states, the expectation of a qualitative changes in the forms of states, and systems adjudicated. However, the current outlook on the future of the Arab regional system, in the long direct, does not look good, whether the standard is waiting for stability resident, or the return of the ability-albeit psychologically- on the expectation. Making it to be persistence in the draft comprehensive reform to keep pace with international development and there is a need to reform the Arab system and building official, after it has become reform therapy condom each is subjected to the Arab world from penetrating.. the future of the system depends on the evolution and change the units of political. If able to Arab political systems to promote democratic political institutions and expand popular participation, it will reflect positively on the performance and development of the Arab system and structure. In all cases, the League of Arab States bear mgarm Arab

*Corresponding Author: Marwan Salem Al-Ali, E-Mail: amaralai663@yahoo.com, Tel: xxx, Affiliation: University of Tikrit / College of Political Science

system and mganmh, therefore reform the university and the advancement no longer need to perpetuate Arab regime, but elevate it to respond to the will of the nation in the renaissance and unite and resist change project and retail bank and the uprooting of the root.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : 25/ نيسان/2017
- القبول : 10/ايار /2017
- النشر المباشر: 30/ حزيران/2017

الكلمات المفتاحية :

- النظام الإقليمي العربي
- حركات التغيير العربية
- دراسة مستقبلية
- الاستقرار الإقليمي
- التحولات السياسية

الخلاصة : لاشك في القول؛ بإنَّ حركات التغيير العربية أو ما سُميت إعلامياً بـ(الربيع العربي) تُمثل أضخم تحول في الحياة السياسية العربية مِنذُ عقود عدة. والتي بات لها مُضاعفات وتأثيرات واسِعة النطاق على النظام الإقليمي العربي ومؤسسته التنظيمية (جامعة الدول العربية) ناهيك عن تأثيراتها الدولية. وعلى الرغم من أن مسار هذه الثورات والنتيجة النهائية لها غير معروفة حتى الآن، كما لا يمكن التنبؤ بها، فان ما هو واضح تماماً هو أنها ستكون عوامل مُهمة لإعادة تشكيل الحياة السياسية في دول المنطقة العربية لحدوث تغيرات نوعية في أشكال تِلك الدول، ونظُم الحكُم فيها.. بيد أن التوقعات الحالية بشان مُستقبل النِظام الإقليمي العربي، في المدى المُباشر، لا تبدو مُتفائلة، إذا ما كان المعيار هو انتظار الاستقرار المُقيِم، أو عودة القدرة–ولو نفسياً– على التوقع. مِما جعل مِن الواجب الإمعان في مشروع إصلاحي شامل لمواكبة التطور الدولي وثمة حاجة إلى إصلاح النظام العربي وبنائه الرسمي، بعد أن أمسى الإصلاح العلاج الواقي لكل ما يتعرض له الوطن العربي من اختراق، فمُستقبل ذلك النظام مرهون بتطور وتغيير وحداته السياسية. فإذا استطاعت النظم السياسية العربية من تعزيز ديمقراطية مؤسساتها السياسية وتوسيع المُشاركة الشعبية فهذا سينعكس إيجاباً على عملية أداء وتطوير النظام العربي وبنيته. وفي كُل الأحوال، فأن جامعة الدول العربية تتحمل مغارم النظام العربي ومغانمه، لذا فان إصلاح الجامعة والنهوض بها لا تعد ضرورة لإدامة النظام العربي فحسب، بل الارتقاء به نحو الاستجابة لإرادة الأُمة في النهضة والتوحد ومقاومة مشاريع التغيير والتجزئة واقتِلاع جذورها

المُقدِمة

تتدافع الهموم وتحتدم المواقف أمامنا عند تناول موضوع النظام الإقليمي العربي، وتتزايد حدة التدافع عند رصد وتحليل ذلك النظام في ظل ما تشهده المنطقة العربية مِن تحولات كُبرى مِن شرقها إلى غربها، فلم يكد العالم العربي يُفيق مِن أزمة الاحتلال الأمريكي للعراق حتى صحا على عصر الثورات العربية أو ما سُميت إِعلامياً بـ(الربيع العربي)، التي اندلعت في كانون الأول/ ديسمبر 2010، والتي لا تزال مُشتعِلة في أكثر مِن بلد، وما تحملهُ مِن تداعيات مفصلية على المنطقة بكامِلها، فقد تغير النِظام المصري ودخلت ليبيا في أزمة وحرب أهلية بتدخل عسكري أجنبي فيها، فضلاً عن تغير النظام في تونس واليمن وترنُح أنظمة أخرى مِن المُرجح أن تسقط هي الأخرى كسوريا، مع انفصال ونشوء دولة جديدة جنوب السودان.. أن أحداث (الربيع العربي) تُمثل أضخم تحول في الحياة السياسية العربية مِنذُ عقود عدة. فموجة الاحتجاجات أطاحت بثلاثة أنظمة حتى الآن، وأحكمت الخِناق على أُخرى غيرها، علماً أن هذه الأحداث كانت إلى حد كبير نتاجُ بيئتها المحلية، وهي عكست الاحباطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية، إلا أنها مع ذلك كانت

لها مُضاعفات إقليمية ودولية واسِعة وتأثيرات على النِظام الإقليمي العربي ومؤسسته التنظيمية (جامعة الدول العربية). وليس مِن شك، أن موضوع النظام الإقليمي العربي ومُستقبل ذلك النظام وجامعته العربية، كثرت فيه الدراسات والبحوث، بدءاً مِن تعريف النظام الإقليمي العربي ذاته وتحديد ملامحه وإبراز معالمه، إلى التباين الشديد في تشخيص مُشكِلاته، والخِلاف الجذري حول استِشراف مُستقبله. لذا ليس غريباً أن يستقطب النِظام العربي ومُشكِلاته اهتِمام الباحثين فهو قضية الحاضر والمُستقبل، في عالم يتطور بسرعة، على أساس مِن التكتُلات الإقليمية الكُبرى، في ظل الثورة العلمية التكنولوجية التي تفرض بذاتها وبِحكُم قوانين حركتها ضرورة تغيير الهياكل السياسية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي. ومِن هُنا يصبح بحث حاضر ومُستقبل النِظام الإقليمي العربي ومؤسسته مسالة جوهرية. فنحنُ أمام موضوع محوري، تعددت فيه اجتهادات الباحثين، وتنوعت فيه اختيارات القيادات السياسية العربية، غير أننا وصلنا إلى مرحلةٌ خطرة مِن مراحل تطور النظام العربي، بعد نشوء مجلس التعاون العربي – على الرغم مِن عدم استمراره لأكثر مِن عامين– وقيام اتحاد المغرب العربي، فضلاً عن مجلس التعاون لدول الخليج العربي، والاحتلال الأمريكي للعراق، والأخطر مِن كُل ذلك اندلاع التغيُرات العربية الأخيرة.

إشكالية الدراسة : حمل لنا الموضوع عنواناً لإشكالية كبيرة، اكتظت بالعديد من التساؤلات وأثارت الجدل في محاولة لإثباتها أو وصولاً إلى نتيجة تُفنِدها، ومِنها؛ كيف وصل النظام الإقليمي العربي لِما هو عليه اليوم؟، وما هي التحديات التي اعترضته وتعترضه؟، إلى أين يمضي النظام العربي وما هو مُستقبله ومؤسسته التنظيمية في ظل حركات التغيير العربية؟، هل النظام العربي يشهد مرحلة بِناء جديد؟، وهل أن الإصلاح أساس ذلك البناء؟.

فرضية الدراسة : إنَّ طبيعة الدراسة تقوم على فرضية مفادها؛ بإن ثمة مُتغيرات سياسية– إستراتيجية لعبت ولم تزل دوراً مُهِماً في تصدُع النِظام الإقليمي العربي وانحِساره، وأن جامعة الدول العربية وهي الجهاز التنظيمي القيم على رعاية ذلك النظام، لم تستطع أن تؤدي رسالتها على النحو الذي ترجوه الأمة وتأمله مِما شكل فرصة سانحة للغرب لغرس نِظام إقليمي جديد بديلاً عن النظام العربي، ولاسيما بعد حربي الخليج الثانية والثالثة وثورات التغيير العربية، تلك الثورات التي أوجدت مِن جِهةٍ أُخرى فرصةً مؤاتيةً داخل النِظام الإقليمي العربي لبروز موجة استقطابية جديدة مُستقبلاً، وأن الجامعة – ككُل النظُم العربية– تحتاج إلى ثورة وظيفية وإدارية وإصلاحية شامِلة في الداخل تنقلها مِن وضعية الرتابة إلى وضعية نشطة ومُبادِرة.

منهجية الدراسة : للإجابة عن الأسئلة التي تتبناها الدراسة، أعتمد البحث مناهج عديدة مُترابطة ومنها؛ (المنهج الوصفي التحليلي) الذي يصف ويحلل الموضوع في الجوانب السياسية والاجتماعية المُتعددة ويبرز المُتغيرات التي دفعت بالنظام العربي إلى ما آل إليه، كما تم الاعتماد على(المنهج النظُمي) الذي تناول

عناصر العمل العربي في أنساقه المُختلِفة وخصائصه ونواتجه تأثيراً وتأثراً.. كما كانت الحاجة ماسة إلى (المنهج الاستشرافي الاحتمالي) ليُجسد أساساً للتنبؤ بأهم الأُفق المُستقبلية للنظام العربي.

هيكلية الدراسة : انطلاقاً مِن إشكالية الدراسة وفرضيتها، تم تقسيم هيكلية الدِراسة، فضلاً عن المُقدمة والخاتمة إلى مبحثين رئيسيين، تناول أولهما واقع النِظام الإقليمي العربي في ظل حركات التغيير العربية. أما ثانيهما فتطرق إلى مُستقبل النظام الإقليمي العربي في ظل حركات التغيير العربية.

المبحث الأول :واقع النِظام الإقليمي العربي في ظل حركات التغيير العربية

شهدت المنطقة العربية بعد العام2010 سلسلة مِن التحولات الحادة التي يمكن أَنَّ تؤدي إلى إعادة رسم خريطة المنطقة مرةً أُخرى، على أسُس مُختلفة. فقد انفجرت سلسلة مِن الثورات العنيفة في تونس ومصر وليبيا واليمن، وسوريا، ثُم أعمال عنف واسِعة النطاق في البحرين،والسودان، وامتدت تأثيرات تلك الأحداث إلى دول عربية أُخرى[1]، ومِن المُرجح حدوث تغيرات نوعية في أشكال الدول،ونظُم الحكم فيها ومن ثم التوجهات الإقليمية في المرحلة القادِمة ونشأة محاور وشبكات مُغايرة مُتأثِرة بتوجهات النُخب الجديدة.. وللوقوف على تداعيات تِلك الثورات على ذلك النِظام وجامعته الرسمية، ارتئ الباحث تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسة تناول أولهما؛ التأثيرات الخارجية لحركات التغيير العربية، أما الثاني فتعرض إلى تأثيرات حركات التغيير العربية في الدول النافِذة في الشرق الأوسط. بينما تناول المطلب الثالث؛ النِظام الإقليمي العربي ومؤسسته التنظيمية خِلال حركات التغيير العربية.

المطلب الأول : التأثيرات الخارجية لحركات التغيير العربية

يمكن تحديد تأثيرات الانتفاضات العربية المُرتبِطة بالسياسة الخارجية، وكما يأتي[2]:

1. ثورات ذات أجندات داخلية : ركزت هذه الانتفاضات على نحوٍ رئيس على قضايا التحرر والإصلاح الداخليين، وليس على قضايا السياسة الخارجية. وهذا يعني أنَّ نجاح الانتفاضات لن يُسفر بالضرورة عن تغير فوري في السياسة الخارجية للدول المعنية،كما لن تكون الحكومات الجديدة المنتخبة عرضة لضغوط قوية للقيام بتحولات فورية وواسعة النطاق في السياسة الخارجية.

2. لا تغيير في العلاقات الإقليمية أو الدولية (حتى الآن) : حتى الآن، لم يطرأ تغير رئيسي على أنماط التحالُفات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط. وهذا يعود جُزئياً إلى حقيقة إن النظام الدولي الجديد لا يوفر

---

[1] محمد عبد السلام، الكثبان المُتحرِكة : المُحددات الجُغرافية لقيام الشبكات الإقليمية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد(189)، مؤسسة الأهرام، (القاهرة،2012)، ص ص75-77.

[2] بول سالم، مُستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية مِن الثورة، مجلة المُستقبل العربي، العدد398، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت،ابريل2012)، ص ص143-146. كذلك : الطاهر بنخلون، الشرارة: انتفاضات في البلدان العربية، ط1، المركز الثقافي العربي، (بيروت،2012)، ص11 وما بعدها.

للدول التي تمر في مراحل انتقالية بدائل حقيقية في السياسة الخارجية، وذلك على عكس ما كان يجري خِلال الحرب الباردة، إذ كان في وسع أية حكومة أن تختار بين الانضمام إلى أي مِن الكُتلتين العظميين. ولاشك أن البلد الوحيد الذي قد يتسبب سقوطنظامه إلى تحول فعلي في خريطة العلاقات الإقليمية والدولية في المنطقة هو سوريا.

3. تعزيز النفوذ الذاتي العربي: تُمثل الانتفاضات العربية،بمعنى ما، نقطة قوة مُكتسبة للوطن العربي، وخسارةٌ صافية لنفوذ القوى الخارجية. ففي البُلدان التي تُصبح أكثر ديمقراطية، يضطر القادة إلى أن يستجيبوا على نحوٍ مُتزايد لرغبات شعوبهم، وهذا يعني أنهم سيكونون اقل انصياعاً للإملاءات الخارجية[1].

4. عودة العرب إلى بؤرة الاهتمام العالمي : مِن المتفق عليه أن أحداث الربيع العربي في نهايات 2010 وخلال2011 قد أعادت العرب إلى بؤرة الاهتمام العالمي– ليس بسبب تطورات خاصة بالصراع العربي– (الإسرائيلي)، أو أحداث تتصل بالإرهاب– بل بسبب تحول شعوب عربية نحو المطالبة بحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لتنتقل الدول العربية بذلك من موقع متأخر فيما عبر عنه بعض الخبراء "بخروج العرب مِن التاريخ" إلى موقع الطليعة، فهناك حديث عن إن دولاً..مثل الصين، تخشى من امتداد ثورات الربيع العربي إليها، وان تلك الثورات كانت دافعاً لحركة "احتلوا وول ستريت"، وللاحتجاجات الجماهيرية في عدد من الدول الأوربية،اعتراضاً على سياسات التقشف على حساب احتياجات الشعوب[2].

5. الناتو والأمن القومي العربي : إن ولوج منظمة عسكرية بحجم ووزن حلف شمال الأطلسي (الناتوNATO) إلى المنطقة العربية يُعد تطوراً مُهماً بالنسبة للأمن القومي العربي على أكثر من صعيد.إن منح الحلف لنفسه حق القيام بـ"المهام الأمنية" في مناطق مُختلِفة من العالم، هو مصطلح فضفاض قدم بموجبه دعماً للولايات المتحدة في غزوها للعراق ثم التدخل في ليبيا[3]، يعني فقدان الجامعة العربية– وهي الكيان المؤسسي الذي يجسد هوية الأمن القومي العربي–زمام المُبادرة بشان الأزمات العربية لصالح منظمة الناتو، كما أن ذلك يشير إلى إمكانية تدخل الحلف في أزمات أُخرى[4]. ومِن ثُم سيكون الحلف طرفاً في

---

[1] مفاز مثنى عبد الله، الثورات في تونس ومصر وليبيا، وقائع الندوة الطلابية الأولى الموسومة بـ"التحولات السياسية والشعبية في العالم العربي: الآفاق والدلالات"، التي أقامتها كُلية العلوم السياسية، جامعة الموصل في ايار 2011.

[2] وليد محمود عبد الناصر، المُعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد(187)، مؤسسة الأهرام، (القاهرة،2012)، ص85.

[3]Steven Metz, Is Libya The End of NATO?, Global Times, 16 April 2011. www.realclearpolitics.com.

[4] اشرف محمد كشك، حلف الناتو من "الشراكة الجديدة" إلى التدخل في الأزمات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(185)، مؤسسة الأهرام، (القاهرة،2011)، ص26.

الترتيبات الأمنية المُستقبلية. وقد تصبح منطقة الخليج التي لم ينشا فيها حتى الآن نِظام أمني إقليمي، جزء مِن "فكرة الناتو الشرق أوسطي"، وهي إحدى الصيغ التي طرحت لأمن الخليج وتضم إلى جانب دول الخليج الدول الأخرى "المُعتدِلة"، فضلاً عن أطراف أُخرى مِن دول الجوار [1]. وهو ما يتعين أن يؤخذ بعين الاعتبار من جانب صانع القرار العربي بشان تأثير هذا التدخل في مجمل الأمن القومي العربي.

6. التحول في عملية صنع القرار: غيرت الانتفاضات العربية عملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية. فقبيل العام 2011، كانت السياسة الخارجية في الدول العربية تُرسم حصرياً مِن فوق، وعادةً مِن لدُن الرئيس أو الملك، بالتشاور ربما مع المستشارين الرئيسيين في السياسة الخارجية وأجهزة الاستخبارات والجيش. وتبعاً لذلك لم تكُن تِلك السياسة خاضِعة لتفاوض سياسي فعلي أو تدقيق مِن لدُن الرأي العام، لكن في البلدان التي تنتقل إلى الديمقراطية، ستخضع عملية صنع السياسة الخارجية للنقاشات والمفاوضات السياسية نفسها التي تخضع لها السياسات الأخرى–الاقتصادية والاجتماعية..الخ وهذا سيجعل مِن الصعب على القوى الخارجية أن تفرض شروطها على القادة.

7. تحول مسار القوى في النظام الدولي عبر الفواعل الجدد في الشرق الأوسط: إن النظام الدولي يشهد حالياً نقلةٌ مِحورية تُعبِر عن نفسها عِبر الأزمات الإنسانية والسياسية،التي تنشا داخل الأُمم وليس بالضرورة بينها[2]. حتى وصِف القرن الحادي والعشرين بإنه عصر استثنائي، انه قرن النهايات القصوى، فهناك تحول ثوري أمامنا[3]. أسقط نظُماً تسلطية عتيدة في المنطقة العربية ما كان في الخيال إزالتها. وإذا ما نظرنا إلى أهمية الفاعلين مِن غير الدول في منطقة الشرق الأوسط عامةً، وفي المنطقة العربية خاصةً، يمكن القول؛ انه كما كان لهذا النمط مِن الفاعلين دور في تطور المنطقة والتأثير في قضاياها الرئيسة، فقد أثرت هذه التطورات أيضاً في شكل وطبيعة ادوار هؤلاء الفاعلين، فلم تعد حركات التحرر الوطني، مثل منظمة التحرير الفلسطينية، على سبيل المثال، هي النمط الوحيد السائد من الفاعلين مِن غير الدول في المنطقة، وإنما تولدت أنماط أُخرى نتيجة ديناميكيات التطور الداخلية في المنطقة. وفي داخل البُلدان العربية، تنامت ادوار فاعلين من قبيل الحركات الإسلامية[*]، مثل، الحوثيين في اليمن، والإخوان المسلمين في مصر، وحزب الله

---

[1] Ashraf Kishk, Regional Security Models Proposed For The Gulf Region (Analysis of GCC Iran Inter-Action) Gulf Research Meeting, Cambridge University, July 2010, P.22-25.

[2] ايمى إيكرت ولورا سجوبرج (مُحرران)، إعادة التفكير في القرن الحادي والعشرين: مُشكلات"جديدة" وحلول "قديمة"، ط1، ترجمة جيهان الحكيم،المركز القومي للترجمة، (القاهرة،2011)، ص177.

[3] جيمس مارتن، معنى القرن الحادي والعشرين، ترجمة احمد رمو، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، (دمشق،2011)، ص7.

[*] تُعرف الحركات الإسلامية بانها تلك الحركات التي تنشط في الساحة السياسية وتنادي بتطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة مثل جماعة الإخوان المسلمين في الدول العربية والجماعة الإسلامية في باكستان والجبهة الإسلامية في السودان وجبهة

في لُبنان، وتنظيم القاعدة والتنظيمات المحلية الموالية له.. وهذا التحول المُستمر في طبيعة الفاعلين مِن غير الدول مرتبط باختلاف طبيعتهم التنظيمية عن الدولة، وقدرتهم على التكيف تنظيمياً وسياسياً مع التغيرات التي تطرأ في الدولة التي ينتمون إليها،وفي الإقليم الذي يعملون فيه..[1]. على نحوٍ أصبح هؤلاء الفاعلون سمة رئيسة للسياسات الإقليمية في المنطقة، حتى باتو مظهراً للتغيير الذي طرأ على المنطقة العربية مؤخراً وأصبحوا على ذات درجة أهمية دور الدولة[2]. ويُعزو صعود الحركات والتيارات الإسلامية العربية إلى فشل النظام الرسمي العربي وصورته الراهِنة[3].

المطلب الثاني : تأثيرات حركات التغيير العربية في الدول النافِذة في الشرق الأوسط

في الوقت الراهن، ولاسيما بعد تغييب العراق عن الساحة العربية والإقليمية وإضعاف دوره وتأثيره، تُعد إيران و(إسرائيل) وتركيا والسعودية ومصر – ومؤخراً قطر – البُلدان التي تمتلك القدر الأكبر مِن النفوذ، قد تأثرت كلُها بالربيع العربي. وهُناك أطرافٌ رابِحة وأُخرى خاسِرة. وعلى وفق الافتراضات الآتية[4]:

أولاً : إيران

إذا نظرنا إلى ما نتجت مِنه ثورات الربيع العربي، ولاسيما في مصر واليمن وسوريا، وذلك من حيث الجهة الإقليمية التي استفادت منها أكثر من غيرها بالإضافة إلى إسرائيل طبعاً، فلن نجد سوى إيران. فسقوط نِظام (حسني مُبارك) في مصر كان يعني بالنسبة إلى إيران سقوط احد ألد أعدائها الواقفين في وجه امتداد نفوذها. ولهذا رأينا كيف رحبت بانتصار الثورة المصرية وتم تبادل الزيارات الودية بين (محمد مرسي ومحمود احمدي نجاد) وإعادة فتح سفارتي البلدين ووعود إيران بِمُساعدات اقتصادية هائلة لمصر، بيد أن انقلاب (السيسي) أعاد مصر إلى الحلف الإقليمي ضد إيران وحلفائها. وفيما يخص سوريا نجد انه على الرغم من تمتع إيران قبل الثورة السورية بنفوذ اقتصادي واجتماعي وتشييعي، وبالتالي سياسي، لكنها الآن

الإنقاذ الإسلامي في الجزائر وحزب الرفاه في تركيا. للاستزادة ينظر :يوسف القرضاوي،70 عاماً في الدعوة والتربية والجهاد، ط1، مكتبة وهبة،(القاهرة،1999). كذلك : عبد الوهاب الأفندي،الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي بالعالم العربي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي،2005).

(1) أيمان احمد رجب، اللاعبون الجدُّد: ادوار "الفاعلين من غير الدول" في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(187)، مؤسسة الأهرام، (القاهرة،2012)، ص34.

(2) هاني نسيرة، تركيا أم إيران "النماذج المتوقعة" للحكم الإسلامي في مصر وتونس، مجلة السياسة الدولية، العدد (189)، مؤسسة الأهرام، (القاهرة،2012)، ص62.

(3) خير الدين حسيب، حول الربيع الديمقراطي العربي، مجلة المُستقبل العربي، العدد(386)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت،2011)، ص7.

(4) بول سالم، مُستقبل النظام العربي..، مصدر سبق ذكره، ص ص153–162. كذلك: نيفين مسعد، حركات التغيير العربية من منظور مُقارن، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت،2011)، ص5 وما بعدها.

وبعد تعسكر الثورة، صار لها نفوذ عسكري على الأرض مُتمثل بحرسها الثوري ومُقاتلي "حزب الله" اللبناني والميليشيات اليمنية وغيرها، وهذا ما دفع احد ملاليها للإعلان أخيراً أن سوريا هي المحافظة الإيرانية الخامسة والثلاثين[1]. أما الاتفاق الإيراني النووي الأخير مع الغرب، فإنما يُشير إلى اعتراف الغرب باحتلال إيران لسوريا، تماماً كما سبق واعترف باحتلالها للبنان بواسطة "حزب الله" ، واعترافه باحتلالها للعراق بعد الانسحاب الأمريكي للعراق. ولعل الملمح الأساس في المعركة التي يخوضها العرب اليوم ضد المُقاتلين الحوثيين في اليمن هو الحيلولة دون إمكانية قطف ثمرة الربيع العربي من قبل إيران؛ ذلك أن هذه الأخيرة توجد اليوم في مُنعطف حاسم لجهة تمدّدُها خارج المربع الإيراني وبعض الجيوب التي تعتبرها حتى الآن تابِعة لها في بعض بُلدان المنطقة، بيد أنها فشلت – حتى يومنا هذا – في أن تصنع حليفاً إيديولوجياً لها كامل الأهلية في هذه المنطقة، أي بلداً مُكتمل السيادة السياسية والعسكرية[2].

مِما سبق دعونا نقول؛ ليس هُناك حتى الآن ما يُشير إلى دور إيراني في ثورات الربيع العربي إلا أن إيران كانت اكبر المُستفيدين مِن نتائجها، كما يبدو أن الغربيين ومعهم الإسرائيليون راضون عن توسع النفوذ الإيراني على حِساب العرب.

ثانياً : (إسرائيل)

مرت ما يُقارب السبعة أعوام، مِنذُ أن اندلع المُصطلح المُعد سلفاً – ثورات الربيع العربي، لم تجني مِنها الشعوب التي ثارت على الظلم والفساد والفقر والديكتاتورية، سوى المزيد مِن الفقر والكثير من الفوضى وزاد عليها الاقتتال الأهلي، واستِبدال الديكتاتورية العلمانية بأخرى دينية، ضيقة الأفق تعشق الدماء والخراب. سرعان ما تحول الربيع إلى خريف عربي سقيم ، لقد خسر الجميع، حتى الإسلاميون الذين لهثوا طوال عقود وراء السلطة، سُرعان ما اثبتوا فشلهم بجدارة لا يحسدون عليها، وسرعان ما سقطوا في مصر أولاً، والبقية مِن المُنتظر أن تلحق بهم فيما يشبه تساقط أحجار الدومينو، لكن يبقى رابح وحيد من وراء كُل ذلك وهو (إسرائيل). فتِلك الأنظمة الضعيفة غير المؤهلة، سوف لن تجرؤ بالتأكيد على التفكير في شن أي هجمات على (إسرائيل)، وبالتأكيد لن تنتبه لبِناء (إسرائيل) المزيد من المستوطنات، بل لن يكون لها القدرة على الضغط مِن اجل حل عادل للشعب الفلسطيني، فصِراعها مِن اجل البقاء، سيمنعها من أن تجاهد من اجل بقاء الشعوب الشقيقة المُجاوِرة. ثُم أن الأنظمة العربية الجديدة لن تتمكن من السيطرة على حدودها، وسوف تواجه صِراعات دموية داخل مُجتمعاتها. فمنظري الولايات المتحدة (وإسرائيل) – على حد قول روبرت كابلان – كانوا يدركون انه بتزاوج كُل مِن الحكُم الإسلامي المتشدد، مع الأوضاع الاقتصادية المتردية في

---

[1] نقلاً عن : طريف يوسف اغا، دور إيران في الربيع العربي، صحيفة الحياة اللندنية، لندن، 2012.

[2] إدريس الكنبوري، إيران والربيع العربي: اللاعب واللُعبة، صحيفة العرب اللندنية، العدد9885، 2015/4/12، ص7.

الكثير من دول "الربيع العربي"، مع قلة خبرة هؤلاء الحُكام الجدد في العمل فعليا كحكام على ارض الواقع، كُل هذا يعني في النهاية وببساطة شديدة، أن تغرق الأنظمة الحاكمة الجديدة في مواجهة الاضطرابات السياسية الداخلية التي سيصنعها بالأساس وجودها. ودونما أدنى شك أن هذا كلهُ هو ما أدركته (إسرائيل) بِكُل دقة، وانتظرته بفارغ الصبر، حكام جدد غير قادرين على تحمل مخاطر المواجهة، في ظل هذه الفوضى تستطيع (إسرائيل) أن تتوسع في المنطقة العربية وفي بِناء مستوطناتها كيفما شاءت[1]. ووفقاً للعديد مِن المُحللين فقد استفادت (إسرائيل) أيضاً في ظل هذه الفوضى الشرق أوسطية الجديدة، من أن تبعد مصر لوهلة عن أن تكون مرساة الغرب السياسية في المنطقة، لقد تمكنت أخيراً من الانتقام مِن مصر السادات في السبعينيات، وتصورت أنها ستتمكن مِن إرباكها جغرافياً، وان تقلل من ثقلها الديمغرافي، المُرتكز على ارتفاع نسب الشباب، وذلك عبر صنع موجات استياء متواصلة لديهم، يغذيها مزيج سام يندس عبر وسائل التواصل الالكترونية والمزيد مِن البطالة في ظل انظمة جديدة عاجزة عن توفير فرص عمل، واقتصاد مُنهار، كل هذا كفيل بان يجعل ثقل الشباب المصري المُرعب (لإسرائيل)، قنبلة مُتفجرة في وجه المصريين انفسهم وفيما يخص الجحيم العربي الدائر في سوريا كتب (داني دانون) نائب وزير الدفاع الإسرائيلي في مقال له نشر مؤخرا في صحيفة (Foreign Policy) هناك نتيجة واحدة تخص (إسرائيل) فيما يحدث في سوريا الآن، لا جدال فيها، لقد حسنت الأزمة السورية موقف (إسرائيل) الإستراتيجي في المنطقة، أن إضعاف (بشار الأسد) وتعطيل خطته للهيمنة الإستراتيجية بالتعاون مع إيران، هو نعمة لأمن (إسرائيل)، وانه فقط مع ضمان أن لا تقع أسلحة "لعبة التغيير" في أيدي من قد يُهدد أمن (إسرائيل)، فان ما يحدث لسوريا الآن هو في مصلحة (إسرائيل)، بعد التخلص أيضاً من حزب الله المتورط حالياً في سوريا، مِما يعني إن مواطني (اسرائيل) يمكنهم النوم آمنين[2].

ثالثاً : تركيا

تعثرت تركيا في الأسابيع الأولى مِن الربيع العربي، إذ كانت قد طرحت سياسة "تصفير الأزمات" مع بُلدان المنطقة، الأمر الذي عنى عملياً بناء علاقات جيدة مع حكام المنطقة، ومنهم ليبيا وسوريا، ولقد أقامت تركيا منطقة تجارة حرة مع سوريا ولبنان والأردن، وأطلت على سوريا بوصفها مدخلها السياسي والاقتصادي

---

[1] احمد محمد أبو زيد، تداعيات ثورة 25 يناير على مُستقبل العلاقات المصرية الإقليمية، مجلة أراء حول الخليج، العدد(84)، مركز الخليج للأبحاث، (دبي،2011)،ص ص60-64.

[2] نقلاً عن : ميادة العفيفي: وتظل إسرائيل الرابح الوحيد من ثورات الربيع العربي،صحيفة الاهرام المصرية، العدد 46391، 11 ديسمبر 2013، عبر شبكة المعلومات الولية (الانترنت) على الموقع:

www.ahram.org.com.

الرئيس إلى الشرق الأوسط العربي[1]. وعلى الرغم من ذلك فإن العلاقات التركية– السورية ما لبثت أن ارتكست مع اندلاع الانتفاضة السورية، ووصلت إلى حد العداء العلني،على نحوٍ دفع تركيا إلى استضافة المُعارضة السورية. وبديهي القول إن تركيا بإمكانها حصد مكاسب قوية في مجال القوة الناعمة عِبر موضع تركيا كنموذج للحكُم الديمقراطي والاقتصادات الناجِحة في المنطقة، وكرائدة للانتفاضات الديمقراطية، والواقع إن الكثيرون أشاروا خلال الانتفاضة إلى إن تركيا قد تكون النموذج لتونس ومصر وبُلدان أُخرى؛ نِظام سياسي ديمقراطي مع حزب إسلامي مُعتدل في السلطة، وعلاقات طيبة إقليمياً ودولياً، واقتصاد غير نفطي مُتنامٍ يستند إلى التصدير. والحال أن تركيا قد تكون من ضمن الرابحين الإقليميين من الربيع العربي بعد أن أصبح نموذجها في الحوكمة والاقتصاد محور اهتمام شعبي وإقليمي، وبعد أن باتت تمتلك أذرعة دبلوماسية واقتصادية وثقافية يمكن استعراضها، وتركيا قد تكون على وجه الخصوص إذا ما سقط النظام السوري، البلد الذي سيكون له أكبر نفوذ في سوريا الجديدة[2].

رابعاً : المملكة العربية السعودية

سبب اندلاع حركات التغيير العربية قلقاً كبيراً في المملكة العربية السعودية. ففي خلال أسابيع قليلة، عاينت السعودية اثنين من أصدقائها وحلفائها القديمين، مبارك وبن علي، يسقطان، كما عاينت حكاماً آخرين في البحرين واليمن وسوريا، يصبحون عرضة إلى السقوط على يد شعوبهم، وهي كانت قلقة للغاية من أن تتسبب الانتفاضات الشعبية باللااستقرار والفوضى، وخشيت من أن تتمدد المطالبات بالديمقراطية إلى شعبها. فضلاً عن أن السعودية كانت غاضبة للغاية، لان الولايات المتحدة لم تفعل شيئاً للوقوف إلى جانب أصدقائها وحلفائها القدامى،لذا أخذت السعودية زمام المُبادرة إذ قادت خطوة مجلس التعاون الخليجي بإرسال تعزيزات عسكرية إلى البحرين لإخماد التمرُد هُناك بالقوة.بل وقدمت العون المالي إلى الحكومات الانتقالية الجديدة في تونس ومصر. وخلال العام2011، اقترحت السعودية توسيع عضوية مجلس التعاون الخليجي لتشمل الأردن والمغرب، بيد أن البعد الجغرافي للمغرب جعل هذا الاقتراح غير واقعي إلى حد ما، لكن يتم تعزيز علاقات الأردن مع دول المجلس، كما واقترحت السعودية مؤخراً تحويل دول هذه الهيئة إلى اتحاد أكثر قوة.ومن الصعب القول ما إذا كانت السعودية هي من عداد الخاسرين أو الرابحين في الربيع العربي من

---

[1]Steven A.Cook, Erdogan,s Middle Eastern Victory Lap, Turkish Domestic Politics After the Uprisings. http: www.foreignaffairs.com.2011.

[2] للاستزادة حول الدور التركي في الثورات، ينظر: خالد عبد العظيم،العثمانية الجديدة: تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد(187)، مؤسسة الأهرام، (القاهرة،2012)، ص24–32. كذلك:

Jean Marcou,La Turguie aux avant Posts De la Reconstruction en Libye, Observatoire De la Politigue Turgue, 2011

حيث القوة الناعمة، لكن تظهر استطلاعات الرأي أن الجمهور السعودي وعلى الرغم من ميله النظري نحو الديمقراطية، مُتعاطف تجاه حكومته، وانه ليس على وشك الثورة[1].

لكن مع ذلك، فان النموذج السعودي للحكم قد عف عليه الزمن على نحوٍ واضح في نظر الرأي العام العربي. وبهذا المعنى فان السعودية فقدت بعض قوتها الناعمة، لكن ما تزال تحتفظ بالكثير منها عِبر مواردها المالية الهائلة، وشبكتها الإعلامية، والشرعية الدينية التي تمتلكها عبر المدن المُقدسة والحج، والنفوذ الدبلوماسي في مجلس التعاون الخليجي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية، ومجموعة العشرين، ولدى القوى العالمية المؤثرة.

خامساً : قطر

كانت قطر من بين الأطراف الأكثر نفوذاً في الربيع العربي، فقناة الجزيرة كانت أداة رئيسة في نقل دراما الثورة مِن بلد إلى آخر، وعندما استمرت حركة التغييرات العربية، كانت قطر مرة أخرى الطرف الأبرز في جعل دول مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية تؤدي أدواراً نشطة وفاعلة في الإطاحة بنظام القذافي، وفي الدعوة إلى إقامة منطقة حظر طيران فوق ليبيا، ونبذ الأسد وزيادة الضغط على نظامه[2].إذ أرسلت قطر طائرات حربية للمُشاركة في عمليات الناتو في ليبيا،وأرسلت الأسلحة للثوار الليبيين للمُساعدة في إسقاط نظام القذافي. والأمر المُثير للجدل هو انه تم ربط قطر أيضاً بتمويل بعض الجماعات الإسلامية التي أبلت بلاء حسناً في انتخابات مرحلة ما بعد الثورة.. وعلى ما يبدو، فان موارد قطر المالية الضخمة، وتأثيرها في وسائل الإعلام، جعلت مِنها طرفاً مؤثراً في الشرق الأوسط الجديد[3].

سادساً : سوريا

مِن المُرجح أن تغرق سوريا أكثر في أوحال الصراع الداخلي، فالانتفاضة واسِعة النِطاق ومُستمرة وتحظى بدعمٍ مُتزايد مِن الخارج، والنِظام ما يزال مُتماسكاً وقوياً وقادِراً على القتال والبقاء لأشهر عدة. لكن يبدو أن النظام السوري محكوم عليه بالفشل، فهو لم يعد يمتلك الأسس السياسية والديمغرافية والاجتماعية

---

(1) صلاح حسن محمد، إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط ومُستقبل التوازنات الإستراتيجية، بحث مُقدم إلى المؤتمر الدولي الأول العلمي الثالث، كُلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، للفترة 23-24 ايلول2013.

(2) Mehran Kamrava, Mediation and Qatari Foreign Policy, Middle East Journal, 2011, P.2-6. Also: Ahmed Souaiaia, Qatar Al-Jazeera and the Arab Spring, Monthly Review,No.17. http:www:mrzine.monthlyreview.org.2011

(3) للاستزادة حول الدور القطري في الثورات العربية، ينظر : مروة فكري، ما بعد القوة الناعِمة : السياسة القطرية تِجاه دول الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(187)، مؤسسة الأهرام،(القاهرة،2012)ص ص162-165. كذلك :

Roula Khalaf,Qatar Steps in to Fill Regional Void, Financial Times, No.30,2011, http:// www.ft.com/ intl/cms/6490.

والاقتصادية للاستمرارية على المدى الطويل، ومِن المُرجح أن تكون سوريا دولة ضعيفة وغير مُستقرة لسنوات عدة بعد نظام الأسد، ولكن يمكننا أن نتوقع أن تقوم في سوريا بعد الأسد حكومةٌ مُعتدلة، وتبتعد عن تحالُفها مع إيران وحزب الله، وتقترب مِن تُركيا ودول مجلس التعاون الخليجي ومصر والغرب، وهذا سوف يغير خريطة الشرق الأوسط، وسيؤدي إلى إحياء الروابط بين الدول العربية ومِن ثُم قد يتعزز الموقف العربي جراء تغيير النظام في سوريا. وإن استِبدال نظام الأسد قد يدخل أيضاً ديناميكيات جديدة في الصراع العربي– (الإسرائيلي)، فقد يرغب نظام سوري جديد في استئناف المفاوضات مع (إسرائيل) لاستعادة مرتفعات الجولان، وإنجاح مُحادثات السلام بين سوريا و(إسرائيل) التي تعثرت دائماً بسبب علاقات سوريا مع إيران وحزب الله، ومِنُ شأن تحقيق اختراق في المُحادثات بين سوريا وإسرائيل أن يُشكل ضغطاً كبيراً على لُبنان للانضمام إلى تِلك المُحادثات، وسيضع حزب الله في موقف صعب للغاية. ربما يغير من ديناميكيات العلاقات العربية–(الإسرائيلية) بصفة عامة، ويسمح بإحراز تقدُم حقيقي في المُحادثات الفلسطينية– الإسرائيلية، وفي الوقت نفسه قد يرغب مثل هذا النِظام في إيجاد وسيلة لإضعاف حزب الله، حليف إيران المُدجج بالسلاح في خاصرة سوريا. وفي سيناريو آخر، فان سقوط الأسد يمكن أن يهيئ الظروف لنشوب حرب جديدة بين (إسرائيل) وحزب الله، فإذا كانت (إسرائيل) (والولايات المتحدة) على يقين من انه لا يمكن لحزب الله أن يعاود التزوّد بالأسلحة عبر سوريا، كما فعل بعد حرب2006، ذلك قد يعزّز منطق شن حرب (إسرائيلية) جديدة ضد حزب الله[1].

سابعاً : مصر

حتى سبعينيات القرن الماضي اعتادت مصر أن تكون القوة المهيمنة في الوطن العربي، لكن الأزمة الاقتصادية في الداخل،فضلاً عن السلام المنفصل الذي ابرمه السادات مع(إسرائيل) في الأعوام (1978 – 1979)، كلُها أمور أعطت إشارة على أفول القيادة المصرية في الوطن العربي. وما تزال مصر دولة فقيرة إلى حد كبير، وغير قادرة على بسط نفوذ يذكر، ولكن عِبر دورها المحوري في الربيع العربي، والأحداث المؤثرة في ميدان التحرير، التي تمت مُشاهدتها مُباشرةً على الهواء في مُختلف أنحاء الوطن العربي، استعادت مصر كثيراً من شرعيتها وصدقيتها كبلد ديناميكي يصنع التاريخ في قلب الوطن العربي، وقد أعاد هذا لمصر بالفعل بعض القوة الناعمة من حيث مركزيتها الإقليمية وشرعيتها، وعلى الرغم من عدم امتلاك مصر النفوذ المالي أو المقدرة العسكرية العابرة لحدودها، إلا أنها نجحت بالفعل في استعادة دور مركزي في الشؤون الفلسطينية– توسطت في صفقة بين حماس وفتح– وأعادت إطلاق جامعة لدول العربية (بِمُساعدة

[1] مروان سالم العلي، النظام الإقليمي العربي: قراءة في التحديات وآفاق المستقبل، بحث قيد النشر، مُقدم إلى مجلة آداب الرافدين، جامعة الموصل، (الموصل،2014).

قطرية وخليجية) قوةً فعالة في المنطقة. ومع ذلك، تواجه مصر أولاً التحدي السياسي المُتمثل باستكمال تحولها نحو الحكم الديمقراطي،ومن ثم التحدي الاقتصادي المُتمثل بخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي في بلد فقير الموارد ومُنخفض الإنتاجية[1].

المطلب الثالث : النِظام الإقليمي العربي ومؤسسته التنظيمية خِلال حركات التغيير العربية

طرحت الثورات التي شهدتها المنطقة مِنذُ2011 ضغوطاً شديدة على جامعة الدول العربية، فلم تؤدي فقط إلى سقوط قواعد العمل التي اعتادت عليها الجامعة وحسب، ولكنها فرضت عليها أيضاً الدوران(180) درجة حول مبادئها وقناعاتها المستقرة، وكان أكبر دليل على ذلك دعم الجامعة للعمل العسكري للإطاحة بالنظام الليبي. وعلى الرغم من أن حركة الدوران السريعة هذه للجامعة العربية في دعم الثورات قد مكنتها من إعادة تأكيد وضعها في قلب المشهد العربي، إلا انه لا يمكن القول بان النشاط الذي شهدته المؤسسة العربية يعزى إلى قرار ذاتي مستقل للجامعة بالأساس، وإنما إلى مجموعة القلب الجديدة في النظام العربي (وهي دول مجلس التعاون الخليجي) التي قررت القيام بِمُهمة إدارة النظام من داخل جهازه الرئيس، وليس من مجلس التعاون الخليجي، ذلك المجلس الذي اثبت قيمته. فقد أوقف التمرد في البحرين، واثبت انه منطقة الاستقرار شبه الوحيدة في الوطن العربي المُضطرب، والمجلس لن يحل محل جامعة الدول العربية، لكنه بالتأكيد سيوسع دوره بوصفه القوة المُهيمنة في شبه الجزيرة العربية عِبر تقوية جبهته الداخلية، وكذلك عِبر تعزيز علاقته بالأردن وانخراط أعمق في اليمن[2].

أولاً : أداء جامعة الدول العربية قُبيل اندلاع حركات التغيير العربية

لم يكُن أمام جامعة الدول العربية – بعدما مزقتها صِراعات المُعسكرات وهاجمها النسيان – سوى أن تُعلِن عن وجودها واستمرارها بأي ثمن، وفي القمة العربية في ليبيا عام2010، أعلنت الجامعة عن مشروع "رابطة دول الجوار" التي تدعو إلى كيان إقليمي تدخل فيه تركيا وإيران، وعلى الرغم مِن أن تلك الفكرة ليست بالسيئة، إلا إنها بمعيار فلسفة الجامعة وتاريخها مثلت أقصى تناقض ممكن مع الذات، والى حدٍ كبير، لم تقم هذه الدعوات على تصورات ممكنة وقابلة للتحقيق، وإنما كانت تتماشى مع واقع أصبح قائماً ولم يكُن للجامعة مفرٌ أو بدٌ مِن التعامُل معه والإعلان عنه، إذ كان لقاءات أمين عام الجامعة السابق(عمرو موسى) بالقيادة التركية أمراً واضحاً، وربما أكثر مِن لقاءاته ببعض القيادات العربية، وبدت تركيا وكأنها إحدى دول النظام العربي، ولكن هذه الدعوة هي الأخرى كانت صرخة أخيرة للجامعة تُعلن بها عن انتهاء دورها، إذ كان

---

[1] علي السنيد، أحداث مصر تضع نهاية بائسة للربيع العربي، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: www.addustour.com

[2] عبد الحفيظ محبوب، مجلس التعاون الخليجي ومسؤوليته تجاه الأزمة في اليمن، مجلة أراء حول الخليج، العدد(83)، مركز الخليج للأبحاث، دبي، اغسطس2011، ص ص33-35.

مُقترح (عمرو موسى) بمثابة قنبلة في الفضاء العربي، انفجرت في توقيت معين ومُحدد بعناية[1]، ولاسيما وان علاقات الدول العربية مع دول الجوار شابها حساسيات خاصة، لتأتي تلك المبادرة لتشير إلى تحولات الجوار والعالم،التي استتبعت تحولات في الفكر العربي وفي الفلسفة التي قامت عليها مؤسساته وكياناته. وما يثير الاستغراب أن يأتي الاعتراض والرفض لفكرة رابطة الجوار بالأساس من السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، وليس من الدول التي تربى في أحضانها الفكر القومي مثل مصر، أو العراق أو سوريا أو ليبيا،وهو أمر ربما يُشير إلى تحول توازن القوى في العالم العربي أكثر مِما يشير إلى تغير سياسات وإيديولوجيات، والأقرب للظن أن الرفض الخليجي لا يعود إلى الاعتراض على إيران فقط، وإنما له أيضاً أبعاد تتعلق بتحولات توازن القوى عربياً، التي جعلت من دول مجلس التعاون مركز قيادة جديد في النظام العربي، وكان طبيعياً أن يرفض أي مُنافسة قادِمة مِن تُركيا أو إيران. ومهما كان الاعتراض على مُقترح موسى فانه جاء ليؤكد حقائق جديدة في الواقع العربي، فهو لم يأتِ نتاجاً لفكرة خيالية وإنما جاءت لتؤكيد أن كُل من تركيا وإيران نافذتين في قلب المنطقة العربية رسمياً وشعبياً[2].

ثانياً : مواقف جامعة الدول العربية مِن حركات التغيير

اتخذت جامعة الدول العربية مواقف مُتباينة من أحداث الربيع العربي زادت مِن حدة أزماتها.. ففي الوقت الذي لم تعلق فيه على ثورتي تونس ومصر، تجاهلت تماماً ما شهدته كُل مِن البحرين واليمن، فيما بادرت باتخاذ موقف ايجابي جزئي إزاء ليبيا. فهي لم تتمكن مِن فرض ذاتها في منطقة عملها الرئيسة، ففي مصر وتونس لم تتعامل مع وضع الثورة التي باغتها وفاجأها، وفي اليمن تركت الأمر إلى مجلس التعاون الخليجي. أما في البلدين اللذين بدا فيهما دورها الحيوي، فكان أداؤها نشطاً، لكنها لم تكن لديها قدرة على تنفيذ قراراتها، ففي ليبيا كان دورها دعوة العالم إلى التدخل وفرض حظر الطيران. أما في سوريا – التي طال أمرها – فقد كشفت عن مظاهر ومؤشرات قصور سياسي ومهني، وعلى سبيل المثال، فان اللجنة التي شكلتها الجامعة لتقصي الأوضاع في سوريا 2011–2012، لم تكن محل رضا من قوى الثورة السورية. ولكن إذا كانت الثورات قد مثلت أزمة للجامعة، فقد مثلت أيضاً نقطة انفراج لها من نواحي عديدة، فقد تفجرت في وقت انتهى حال النظام العربي إلى شيء من العبثية، وبدت الجامعة كمن يحمل ميراثاً ثقيلاً، وما أن وجد الفرصة لان يلقيه من على ظهره حتى فعل من دون تردد، فقد بدا مِنذُ بداية الأزمة الليبية أن الجامعة قررت

---

[1] العربي الصديقي، السخط العالمي: زلزال استراتيجي يضرب أركان العالم، مجلة السياسة الدولية، العدد(187)، مؤسسة الأهرام، (القاهرة، 2012)،ص61.

[2] أخبار العربية، جامعة الدول العربية وتحديات ما بعد الثورات،21 نيسان2013، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط : www.alarabiya.

دخول الزمن العربي الجديد، وان يكون لها ربيعاً، على غِرار ربيع الشعوب العربية، لكن ليس مِن مُنطلق التعبير عن إرادة هذه الشعوب، وإنما على طريقتها الخاصة[1].

حتى غدت حركة التغييرات العربية، بمثابة أزمة للجامعة ونقطة انفراج لها في آن واحد[2]: فكانت أزمة؛ مِن حيثُ أن الجامعة –ككُل الأنظمة العربية– تفاجأت بالثورات، ولم يكُن لديها رؤية للدور والحركة خِلال مرحلة المد الثوري، فليس في تاريخ الجامعة ميراث مِن القناعات والمبادئ الخاصة بدعم حركات التغيير الداخلية. وإذا كان هُناك مبدأ أساس قد رسخته الجامعة على مدى عقودها الستة،فهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. إذ اعتبرت الجامعة أن أحداث تونس شأنٌ داخلي، وكان موقفها إزاء مصر أكثر حرجاً، فلم يصدر عنها أي بيان أو وثيقة ترحب بالتغيير السياسي، وفضلاً عن غياب التُراث الثوري وقواعد التعامل مع الحالة الثورية،فان تفجر الثورات هدد الجامعة بالدخول في فترة طويلة من الجمود، على اثر عكوف دول الثورات على شؤونها الداخلية وتراجع الاهتمام بالقضايا العربية التي تمثل النشاط الرئيس للجامعة، وما عزز مِن ذلك الجمود هو عدم امتلاك الجامعة أدوات للتعامل والتواصل مع القوى المُجتمعية والسياسية داخل دول الثورات من حركات شبابية وقوى حزبية جديدة[3]. وكانت أزمة الجامعة ناتجة بالأساس من إن الثورات اقتحمت دول القلب في النظام العربي، وقد ساعد النجاح السريع للثورة في مصر، الجامعة على وضوح الرؤية وتبني قرار أساسي في تاريخها بدعم الثورات، يُساندها في ذلك مواقف دول مجلس التعاون الخليجي، وأشار تحالُف "المجلس–الجامعة" إلى وضع عربي جديد تتحلل الجامعة فيه مؤقتاً من تأثير القاهرة. هكذا مكن نجاح الثورة في مصر من تبني الجامعة اكبر عملية التفاف على تاريخها بدعم الثورات والتحرك في ظل مركز ثقل عربي رئيسي ظل مُنعزِلاً على الدوام في ركنه الخاص مؤثراً الابتعاد عن سخونة القلب(دول مجلس التعاون الخليجي)، التي تمتلكها هي الأخرى رغبة مؤازية في توظيف الجامعة في تدعيم موقفها الانفرادي وكيانها الخليجي في التصدي لموجة الثورات ودرء خطرها على الداخل، فنشأت حالة انتقالية لا تُمثل قيادة للنظام وإنما حالة من الإدارة الانتقالية له[4].

---

(1) رضوان السيد، الجامعة العربية والثورة الليبية، صحيفة الشرق الأوسط (اللندنية)، 2ايلول/ سبتمبر 2011.

(2) غالب أبو مصلح، النظام العالمي ورياح التغيير "الليبرالية الجديدة: الإمبراطورية الأمريكية وأزمة النظام الرأسمالي العالمي"، دار الفارابي، (بيروت، 2011)، ص12. كذلك : محمد احمد النابلسي،الثورات الملهوفة :قراءة مستقبلية في تحولات الشارع العربي ط1 ،دار الفارابي،(بيروت،2011)،ص108.

(3) بدور زكي محمد، قرارات الجامعة العربية.. هل هي صحوة أم توافق مصالح؟، صحيفة السياسة (الكويتية)،30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(4) عزمي خليفة، التأرجح:موقف دول الخليج العربي من ثورة 25 يناير في مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد(187)، مؤسسة الأهرام، (القاهرة،2012)، ص ص48–51.

لم تكُن النقلة التي أحدثتها الجامعة بالانضواء تحت راية النفوذ الخليجي منبتة الصلة بما كان قبلها، فقد شهد العالم العربي مِنذُ فترة حالة مُفارقة، تبدت في أن مركز الثقل الذي تستقر فيه الجامعة، وهو القاهرة تراجع كثيراً، وبرز مركز ثقل عربي جديد لم يتحدد دوره في مركز القيادة، ومع وجود السعودية كمُمثل خليجي في النظام العربي لم يكن ذلك يُمثل مُشكلة بالنسبة للمملكة التي مثلت قلب النظام الخليجي، وإنما اتضحت المُشكِلة حينما برزت دولة قطر في السعي لِمُمارسة دور خارج القيادة العربية، وخارج مركزه التاريخي (الجامعة)، ففي سنوات ما قبل الثورات، خرجت ملفات عديدة مِن يد الجامعة، وبدت المُبادرات القطرية في الشأن العربي مُستقلة عن جامعة الدول العربية، ومثل انبعاث دور الجامعة والتفافها بدعم الثورات حالة من حالات تطابق المصالح بين المؤسسة العربية وقطر، وقد كانت قطر في حاجة إلى شرعنة دورها إقليمياً عبر المؤسسة الأم، وليس عِبر مجلس التعاون الخليجي، الذي لم يكن يتيح لها ذلك بالقدر نفسه، وكانت الدوحة في حاجة إلى ميراث الجامعة ودورها المعنوي[1]، وكانت الجامعة في حاجة إلى دفق النشاط في كيانها المترهل عِبر التوافق مع الدور القطري، وكان ذلك متوافقاً مع مصالح دول مجلس التعاون الأُخرى التي وجدت نفسها في موقف داعم للثورات، وكان الإعلان عن "خلجنة" الجامعة العربية بالتصاقها بدولة قطر، مرحلة كاشفة عن حالة النظام العربي ووضعيته الانتقالية، وتكشف هذه المرحلة عن حالة مصالح وظيفية بحتة، فلم يدفع الجامعة إلى ذلك بالأساس أكثر من حاجتها كمؤسسة ودفاعها عن دورها وظيفياً[2]. وكانت الثورات انفراجة للجامعة، لانها خلقت طلباً عليها مُجدداً، فخِلال سنوات ما قبل الثورات انتهت مُختلف مشاريع الإصلاح العربية إلى الفشل، ولم يتحول أي نظام عربي نحو الإصلاح بمبادرة طوعية. ويشير إمعان النظر في هذه المواقف المُتباينة إلى أن جامعة الدول افتقدت منهجاً مُتكاملاً للتعاطي مع الثورات العربية، وإنها تعاملت مع كُل حالة على حِدة، وعلى وفق خصوصياتها، ومُعطياتها ولاسيما ما يتصل بمواقف أعضائها.

المبحث الثاني : مُستقبل النِظام الإقليمي العربي في ظل حركات التغيير العربية

بدأ (الربيع العربي) كما لو كان طوفاناً باغت النظام الإقليمي العربي، على نحو عدّه عدد من الخبراء المسمار الأخير في نعش ذلك النظام، في حين رآه فريق أخر فرصة تاريخية لتفكيكه وإعادة تشكيله، أو حتى تدشين نظام إقليمي جديد رُبما يختلف في الهيكل والأهداف. وفيما لم يضع الربيع العربي أوزاره بعد، كما لم تتضح الحدود التي ستتوقف عندها موجة التحولات المصاحبة له، يمكن وضع تصور مبدئي أو بلورة رؤية

---

[1] Robert Fisk, How Al Jazeera Helped the Arab Spring to Blossom.2011, www. independent.ie. Also: Aryn Baker, Bahrain, s Voiceless: How al-Jazeera, s Coverage the Arab Spring is Uneven, 2011http:globalspin.blogs.com.

[2] عبد الله بشارة، الجامعة العربية مِن الاستلقاء إلى الاستقراء، صحيفة الوطن (الكويتية)،28 نوفمبر 2011.

استشرافية، في ضوء ما هو مُتاح مِن أدوات ومُعطيات، لانعكاسات ذلك (الربيع) على مُستقبل النظام الإقليمي العربي في صيغته التقليدية المتعارف عليها. وللوقوف على ذلك عمد الباحث إلى تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب أساسية تناول أولهما؛ انعِكاسات حركات التغيير العربية على مُستقبل النِظام الإقليمي العربي . أما ثانيهما فتعرض إلى الأُفق المُستقبلية لدور جامعة الدول العربية. أما ثالثهما فتطرق إلى الإصلاح كأحد الحلول المطروحة لمواجهة تحديات النِظام الإقليمي العربي.

المطلب الأول : انعِكاسات حركات التغيير العربية على مُستقبل النظام الإقليمي العربي

أولاً : مرحلة السيولة بين عهدين

ربما يكون عصياً على أي باحث موضوعي التنبؤ بالشكل النهائي الذي سيكون عليه النظام الإقليمي العربي الجديد، في ظل حالة الصيرورة التي تخيم على مجمل تفاعلاته بمختلف مستوياتها واتجاهاتها، وما تتبعها من ردود فعل مُهمة ومتواصلة على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ فعلى صعيد التحولات والتفاعُلات الداخلية، هُناك شعوب عربية نجحت في إسقاط أنظمتها الحاكمة بدرجاتٍ مُتفاوتة مِن العمق كتونس ومصر وليبيا، في حين يمضي فريق ثانٍ على الدرب لتحقيق ذات المطلب كسوريا، وقد تزامن ذلك مع نجاح بعض الأنظمة العربية في احتواء نصيبها من الاحتجاجات الشعبية والإفلات، ولو مرحلياً، مِن الاهتزاز والتداعي عبر تبني حزمة من الإصلاحات لاسترضاء شعوبها[1]. وبناءً عليه، يمكن القول أن السياسات الخارجية للعديد من الدول العربية في ظل(الربيع العربي) لم تتبلور على نحوٍ مستقر ونهائي بعد، ومِن ثُم لا يتعدى ما يصدر عنها مِن سلوكيات ومواقف كونه ردود أفعال آنية على استجابات مرحلية للتحديات. أما على مستوى التفاعُلات العربية مع المحيطين الإقليمي والدولي، تظهر بوضوح أهمية وتأثير دور دول الجوار الجغرافي العربي والقوى الدولية الكُبرى، ولاسيما أن النظام الإقليمي العربي لا يعد حاصل التفاعلات البينية لدوله فقط، وإنما يشمل أيضاً مجمل سياسات تلك الدول حيال مُحيطها الإقليمي والدولي، فالقوى الدولية الكبرى تعمل اليوم بدأب حتى لا تبتعد أي صيغة للنظام الإقليمي العربي، يتوقع تشكيلها بعد(الربيع العربي)، عن هذا السياق. أما دول الجوار العربي، التي سعى كل منها بطرائق مُختلفة للتعامُل مع النظام الإقليمي العربي بغية تعظيم استفادتها منه قدر المستطاع، سواء في نجاحاته أو إخفاقاته، فلا تالُ جهداً الآن مِن اجل الاحتفاظ بغنائمها من ذلك النهج عبر المُشاركة، ولو جزئياً،وعن بُعد وبأدواتٍ مُتنوعة، في إعادة تشكيل وهندسة ذلك النظام، غير أن أي مسعى آني لتقويم مدى نجاح تلك الاستراتيجيات الإقليمية والدولية إزاء النظام العربي

---

[1] مروان سالم العلي، النظام الدولي: دراسة نظرية في المفهوم والخصائص واليات التغيير، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والسياسة، جامعة الكوفة، (النجف،2014)، ص219-221.

يبقى عملاً شائكاً ومُعقداً طالما ظلت آليات التحولات الداخلية الحادة، أو مؤثرات التدخل الخارجي القوية في ذلك النظام، حتى الآن في طور الصيرورة ولم تصل بعد إلى صيغةٍ مُكملة وواضحة المعالم[1].

ثانياً : استمرار السمت الاستقطابي ونحو محاور جديدة

مع انتهاء الحرب الباردة بدأت موجة جديدة مِن الاستقطاب الحاد تجتاح النظام العربي، إذ شكلت مصر "مُبارك" الركن الأساس لمحور ما يُسمى "الاعتدال" الذي كان عملياً يمثل الواجهة العربية المُقربة من السياسة الأمريكية في المنطقة، ومِن جهةٍ أُخرى مثلت سوريا "البعث"، المُتحالِفة مع إيران، الركن العربي الأساس لِما يُعرف بمحور "الممانعة"،وهو الذي مثل، كما كان يُعلن، الواجهة العربية المعارضة للسياسة الأمريكية و(الإسرائيلية). واليوم، تُكاد الأزمة السورية الحالية تدفع بالمنطقة صوب حرب إقليمية بالوكالة تكون ساحتها دمشق بين الجناح السني بقيادة السعودية وتركيا والجناح الشيعي بقيادة إيران، في الوقت الذي لا يستبعد خبراء أن تغدو دمشق أيضاً ساحة للمواجهة بين الولايات المتحدة وإسرائيل مِن جانب وإيران مِن جانب أخر، ومُنطلقاً لإعادة هندسة المنطقة جيوستراتيجياً، وإعادة صياغة العلاقات والمصالح الإقليمية والدولية على وفق أسُس واعتبارات مُغايرة، في ظل التطورات الجديدة التي تعتري المنطقة حالياً[2].

وما مِن شك في أَنَّ بقية الأعضاء في محوري، الاعتدال والمُمانعة، سِواء أكانت دولاً أم مُنظمات، سوف تتأثر في نحوٍ كبير بسبب التغيير الجذري في موقع وطبيعة العضوين الأساسيين في هذا المحور أو ذاك، فمن شان نشوء أنظمة عربية جديدة في كُل مِن تونس ومصر وليبيا ومِن بعدهم سوريا واليمن في مرحلة لاحِقة عقب ثورات شعبية أطاحت بالأنظمة السابقة، أنَّ يوجد فرصاً مؤاتية داخل النظام العربي لبروز موجة استقطابية جديدة مُستقبلاً أشبه بالموجة الأولى التي نشبت قبل أربعة عقود خلت بين النظُم "الثورية" والنظُم "التقليدية" أو "غير الثورية"[3]. إذ تبلور اتجاه خليجي نحو تشكيل ما يُسمى "كُتلة الخليج الموسع"، التي تطلعت إلى ضم الأردن والمغرب إلى مجلس التعاون الخليجي،على الرغم مِن البُعد الجغرافي والتركيبة الاجتماعية المُختلفة ومِن دون إِخضاع نمط التعاون والاندِماج السياسي والاقتصادي فيه لشروط القرب والتواصل الجغرافي، كما طرح مفكرون سياسيون خليجيون فكرة مُبادرة "الكونفدرالية الخليجية"، ولاسيما بعد اهتزاز ثقة دول الخليج في دعم الولايات المتحدة للأنظمة العربية الحليفة اثر تخليها عن أنظمة تونس

---

[1] مروان سالم العلي، كيف جسد العراق بوابة للتغيير في الشرق الأوسط وفق الأنموذج الأمريكي؟، بحث مُقدم إلى المؤتمر الدولي الأول العلمي الثالث، كُلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، مصدر سبق ذكره.

[2] صدقة يحيى فاضل، التطورات السياسية العربية الأخيرة: هائلة وغير مسبوقة، مجلة أراء حول الخليج، العدد(82)، مركز الخليج للأبحاث، (دبي،2011)، ص ص64-65.

[3] حازم حمد موسى، إدارة التغيير: الإستراتيجية الأمريكية الشاملة أنموذجاً، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، (بغداد،2012)، ص193.

ومصر، وهو ما ولد شعوراً عربياً بالقلق والحاجة إلى صوغ إستراتيجيات وقائية تعتمد على الذات أكثر مِن الارتكان إلى الخارج. ولا ريب أَنَّ تشكُّل "محور الخليج الموسع" قد يتجاوز الأردن والمغرب ليشمل بلداناً أُخرى، مِن شانه أن يؤثر في تكوين النِظام العربي وهيكليته مُستقبلاً، خصوصاً بعد أن أظهر (ربيع العرب) مدى تنامي دور دول مجلس التعاون الخليجي على مستوى التفاعُلات العربية والإقليمية على نحوٍ تجلى في المُبادرة الخليجية لإنهاء الأزمة اليمنية، والتي صارت مرجعية رئيسة وشبه وحيدة لتسوية تلك الأزمة، كما في مواقف بعض دول المجلس في ثورات المنطقة، والتي كان لها دور مُهم في مجرياتها عبر تحريك المواقف الإقليمية والدولية الأخرى[1]، حتى أن الرئيس الأمريكي السابق(باراك اوباما) ناشد السعودية وتركيا العمل معاً لحمل الرئيس الأسد على التنحي. والواقع إن اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي نحو مثل هذا المسعى يعكس تشظياً واضِحاً في بُنية النظام الإقليمي العربي عِبر ميل بعض وحداته للاستعاضة عنه بتكوينات واتحادات إقليمية فرعية بديلة[2].

المطلب الثاني : الأُفق المُستقبلية لدور جامعة الدول العربية

على الرغم مِن مساعي جامعة الدول العربية للتطور ومواكبة الثورات العربية، بيد أن هُناك الكثير مِن العوامل التي لا تُساعِدها على إكمال النقلة النوعية لها مِن جامعة أنظمة ودول، إلى جامعة شعوب ومُرتكز لصناعة النهضة والأفكار، وباعِثة لرسالة التقدُم للأمة العربية. وتتمثل أهم التحديات التي تواجه الجامعة بعد الثورات العربية بالاتي[3]:

التحدي الأول : كيفية التعايش في ظل وضعية نصف النظام القديم(المتوجس)والنصف الجديد(المضطرب)، فقد قسمت الثورات العالم العربي إلى شطرين؛ الأول هو دول الملكيات المُستقرة، وفي القلب مِنها دول مجلس التعاون الخليجي، وهذه الدول من المفترض إنها تحرص على بقاء النِظام العربي بعد الثورات على غرار النظام السابق؛ لا يتدخل في الشؤون الداخلية، وتحكمه العلاقات الرسمية، وجامعة عربية تعمل على الحفاظ على الأمر الواقع. وتسعى دول المجلس إلى ذلك على الرغم من أن ظروف وأوضاع العالم العربي في ظل الثورات فرضت عليها أن تكون البادئة بتغيير هذه القواعد وتأييد العمل العسكري في كُل مِن سوريا وليبيا، وفيما يبدو فان التدخل في الشؤون الداخلية كقاعدة جديدة في العمل العربي يتوقع أن تدخل الجامعة في مرحلة من الاضطراب والخِلافات.

---

(1) احمد يوسف احمد، اليمن.. بداية جديدة ومهام عسيرة، صحيفة الاتحاد (الإماراتية)،30كانون الثاني/يناير 2011.

(75) بشير عبد الفتاح، الثورات ومستقبل النظام العربي، تقرير منشور عبر مركز الجزيرة للدراسات،13 ايلول2011، عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط http:www.studies.aljazeera.net.

(3) أخبار العربية، جامعة الدول العربية وتحديات ما بعد الثورات، مصدر سبق ذكره. كذلك : وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، (بغداد، 2012)،ص259 وما بعدها.

ناهيك على أن العلاقات العربية لا تزال عِند الحد الأدنى للفتور وقد تضطرب مُستقبلاً، كما ويتوقع انه كلما ازداد الاضطراب والقلق أو الفشل الداخلي في دول الثورات، أن يمتد تأثير ذلك إلى الدول الأخرى. ومِن ثُم فان تصور استمرار أو الإبقاء على الأمر الواقع لم يعد هو السيناريو الأساسي المُقبل. في ظل هذه الحالة مِن المتوقع أن تنعكس هذه الخلافات داخل الجامعة العربية.وان تكون الجامعة في بعض الأوقات إزاء حالة تعارض بين مركز القيادة الجديد (دول مجلس التعاون الخليجي)، ومركز القيادة العائد(مصر)، الذي يحتاج إلى الجامعة في حل أزماته ومُشكلاته[1].

التحدي الثاني : كيفية التعايش مع احتِمال طول مُدة عدم الحسم في سوريا، فمِن المؤكد أن مصير الثورة في سوريا لن يتوقف عليه فقط مُستقبل سوريا، وإنما سيتحدد وفقاً له جزءً أساسياً مستقبل النظام العربي وطبيعة العلاقات بين وحداته. ومِن شان بقاء الوضع الراهن مُدة أطول أن يكرس قضية أخرى مركزية في قلب العالم العربي، مِن المُنتظر أن تشغل الجامعة لحقبة قادمة، ورُبما بأكثر مما تشغلها قضية فلسطين. ومهما كانت النهاية التي يكون عليها الوضع في سوريا، فانه من المتوقع أن تعاني الجامعة لفترة وضعاً من الارتباك، لقد دخلت الجامعة كطرف فاعل ورئيس في الأزمة السورية، وكانت قراراتها الأخيرة إعلاناً كامِلاً عن ذلك بقرارها منح المُعارضة مقعد سوريا بالجامعة، والسماح لمن يرغب من الدول العربية بالدعم العسكري للثوار[2]. وبغض النظر عن الفائز في المعركة في سوريا، فإنها ستظل قضية مركزية للجامعة لفترة طويلة مقبلة. فلو استمر النظام لفترة، فسوف تظل الجامعة عاجزة عن تغيير الحقائق على الأرض وغير قادرة على تمكين المعارضة من اكتساب الشرعية، أما إذا انتهت الأوضاع بسقوط النظام، فسوف تدخل الجامعة في مرحلة طويلة أخرى مِن عملية البِناء الداخلي لدولة مُهدمة بالكامل اجتماعياً واقتصادياً وعمرانياً، وهي مرحلة لن تكون قصيرة، ومِن المؤكد أن تشهد صراعات داخلية كثيرة، وفي الأخير فان جزءاً أساسياً مِن مُستقبل الجامعة سوف يتحدد على الأرض السورية.

التحدي الثالث : يتمثل في كيفية إرساء قواعد لنظام عربي جديد، والاستثمار في المرحلة الانتقالية في الوصول لقواعد عربية جديدة وابتكار آليات عمل عربية مختلفة. لقد ظلت الجامعة تتحرك على وفق حال الأزمات العربية، والى حدٍ كبير افتقدت روح المُبادرة والمُبادآة. والآن تواجه الجامعة في المرحلة الانتقالية عدد مِن المشاهد تتمثل في[3]:

---

[1] محمد عبد السلام، الشتاء الإقليمي: التعايش مع فترات الانتقال الطويلة في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد(187)، مؤسسة الأهرام، (القاهرة، 2012)، ص9.

[2] جمال واكيم، صراع القوى الكُبرى على سوريا: الأبعاد الإستراتيجية لازمة2011، ط1، شركة المطبوعات، (بيروت،2011)، ص201 وما بعدها.

[3] مروان سالم العلي، كيف جسد العراق بوابة للتغيير في الشرق الأوسط وفق الأنموذج الأمريكي؟، مصدر سبق ذكره.

1. مشهد التجزئة والتفكيك: إذ دول أكملت ثوراتها وبدت في التغيير ،ولكنها متعثرة،وتشمل تونس ومصر وليبيا واليمن، ودول لا تزال في الوضع الثوري المضطرب،ويتوقع أن تطول أزمتها، ولا تزال الاحتمالات المستقبلية لانعكاسات الصراع داخل إقليمها غير معروفة بدقة(سوريا)، ودول لا تزال تشهد قدراً من التماسك، ولكنها هي الأُخرى تشهد أوضاع اضطراب، وتتعامل مع الثورات بمنطق كرة اللهب التي تلقيها على غيرها بسرعة كلما اقتربت منها.

2. مشهد العجز عن إدارة أو استعادة الدولة : وذلك مع تولي نُخب جديدة غير قادرة على استِعادة رمزية الدولة، وعاجزة عن تحقيق التوافق السياسي الداخلي أو التوافق على الدستور، وهذه الدول مِن المُمكن أن تشهد اضطرابات مُجتمعية عنيفة وتدخل في دوامة عنف داخلي طويلة.

3. مشهد العجز عن إدارة التحول الديمقراطي: فعلى الرغم من أن المبادئ التي حركت الثورات العربية هي حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية، إلا أن عدداً من الدول يشهد الآن انحرافاً عن المسار، وذلك مع طغيان مشهد الصراع الداخلي بين التيار الإسلامي والتيار الليبرالي– المدني، وهُنا على الجامعة أن تُقدر تكاليف الثورات التي شهدتها المنطقة وأسبابها، وان تُعالج الجزء العربي مِن تلك الأسباب، ومِن المُهم أن تتبنى الجامعة فلسفة عمل عربي جديدة تأخذ اعتباراً التكاليف السياسية والمُستقبلية للأجيال المُقبِلة وللمنطقة برمتها الناتجة عن حالة الفقر في بعض البُلدان العربية.

التحدي الرابع : كيفية التعامُل مع التناقض في مركز القيادة العربي المؤقت، عِبر دعم مُبادرات الإصلاح بدول الملكيات العربية، حتى تتسق سياساتها مع وضعيتها الداخلية، وحتى تخرج مِن أثار موجة الثورات، إلى التفكير في المستقبل العربي ما بعد الثورات، إذ المُهِم أن ينعكس خطاب الثورات وشعاراتها في العدالة الاجتماعية كشِعارات تتبناها الجامعة في الواقع العربي، وذلك يتطلب تقريب لغة الخطاب والهدف والرسالة بين دول الثورات ودول الملكيات، والى الآن يبدو أن النفوذ الخليجي في الجامعة سيستمر لفترة، وهذا ما سينعكس على أداء الجامعة.

وفضلاً عن التحديات السابقة، هُناك العوائق المؤسسية، التي تتمثل أهمُها في أن الجامعة– ككُل النظُم العربية– تحتاج هي الأُخرى إلى ثورة وظيفية وإدارية في الداخل تنقلها مِن وضعية الرتابة إلى وضعية نشطة ومُبادرة، علاوة على إن المؤسسات والهياكل القائمة في الجامعة تأسست على وفق حاجات ومطالب النظام العربي السابق، وهي غير مؤهلة لنظام عربي جديد، للمُجتمعات فيه وللفاعلين مِن غير الدول دور كبير، ومِن ثُم فأن مُختلف الأفكار التي انهمكت فيها الجامعة واستهدفت تطويرها على مدى السنوات الماضية ربما

لم تعد تمثل تلك النوعية من الأفكار اللازمة لتطويرها لتواكب الوضع الجديد ولتلبي الحاجات الجديدة[1]. لذلك مِن المُهم أن يتحول فكر الجامعة مِن التفكير في إنشاء المزيد مِن الأجهزة إلى العمل على مستوى المبادرات والمشروعات الصغيرة التي تستثمر في الجيل العربي الجديد، وتهدف إلى ترقية الثقافة والفكر والتعاون عبر عناصر القوة الناعِمة، وذلك يمكن حدوثه عبر سلسلة مُبادرات الإصلاح الاجتماعي والمدني، وإدراج أهداف الثورات العربية وإدخالها ضمن مفاهيم الجامعة.

في ضوء ما سبق يمكن رصد اتجاهين رئيسين بشان مُستقبل الجامعة إزاء الأزمات الإقليمية العربية[2]:

الاتجاه الأول : يرى أن الثورات الشعبية العربية، قادت إلى تداعيات تمثلت في إحداث تغيير –ولو جزئي– في نمط الأداء العربي الجماعي، وهو أمر مرشح للاتساع، كلما اتسعت رقعة نجاحات الثورات العربية، جنباً إلى جنب الإصلاحات السياسية الكُبرى في أكثر مِن بلد عربي، إذ يمكن القول عندها أن الجامعة العربية ستكون تحت نوع مِن الرقابة الشعبية العربية، وهو ما سيجبر الجامعة على أن يكون أداؤها أكثر شفافية مع تحديد مصدر الخلل، إن وجد. فالشعوب لن تقبل مُستقبل سياسة الغفلة والتعتيم التي سادت في العقود الست المُنصرِمة.

أما الاتجاه الثاني : فانه لا يرى مؤشرات قوية إلى أن هناك نهضة شاملة للجامعة أو يُرجحها، إذ تصبح منظمة إقليمية فاعِلة يُحسب لها ألفُ حِساب، ومِن ثُم فان التغيُرات الثورية في الدول العربية حالياً بحاجة إلى بعض الوقت، حتى تحدث تغيُر واسع النطاق. كما أن رد فعل القوى المتضررة مِن هذه الثورات لن يتأخر أو يتردد في بِناء تحالُفات مِن أجل إجهاض هذه التأثيرات أو الالتفاف عليها. ويرى أنصار هذا الرأي انه ربما ليس من المنتظر في المُستقبل القريب أن يتغير حال جامعة الدول العربية بسبب حركات التغيير في العالم العربي. إذ أن نجاح عدد أكبر مِن هذه الحركات في تغيير نظُم الحكُم في بُلدانها، وفشلها في ذلك في بُلدان أُخرى، سيؤدي لاستقطاب حقيقي داخل جامعة الدول العربية.

المطلب الثالث : الإصلاح كأحد الحلول المطروحة لِمواجهة تحديات النِظام الإقليمي العربي

مِنذُ أنَّ قامت جامعة الدول العربية بوصفها مُنظمة دولية إقليمية ذات وشيجة ورابطة قومية، والعرب تتنازعهم مواقف مُختلِفة مِنها؛ تتراوح بين الشك في أسباب نشأتها وكيفية تكوينها وبين اليقين في عجزها عن تحقيق نقلة نوعية في الواقع العربي المُعاصر. وقيام الجامعة في حد ذاته سواء تم بدوافع ذاتية من الدول

---

[1] خليل إسماعيل الحديثي، الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي،2001)، ص31 وما بعدها.

[2] محمد بدري عيد، ضد النظم؟ الأدوار التدخلية للجامعة العربية في الأزمات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد(187)، مؤسسة الأهرام، (القاهرة،2012)، ص157. كذلك: احمد يوسف احمد،الجامعة العربية ومأزق التغيير، صحيفة الاتحاد (الإماراتية)،19تموز/ يوليو 2011.

المؤسسة أو بدوافع مصلحية من القوى الكُبرى المهيمنة آنذاك، يُشكل اعترافاً لا لبس فيه ولا غموض بان المطامح العربية إلى الوحدة، هي مطامح مشروعة وواقعية وتفصح عن إرادة الأمة. ولأي سبب كان فان جامعة الدول العربية وهي الجهاز التنظيمي القيم على رعاية النظام العربي والنهوض بمسؤولياته وقضاياه، لم تستطع أن تؤدي رسالتها على النحو الذي ترجوه الأمة وتأمله، وهو ما يثير أسئلة، لعل أقصاها يتجه صوب جدوى بقاء الجامعة واستمرارها، وأدناها يدور حول كيفية تعديلها وإصلاحها وتقويم أدائها.

إذاً فلا مندوحة مِن البحث في إمكانات الإصلاح وأوجهه ونواحيه، وهي دعوة تتجاوز التعديل وإعادة النظر في ميثاق الجامعة ومواثيق العمل العربي المشترك في نطاقها، والتطلُع نحو إصلاح اعم واشمل قد يبدأ بالمواثيق والأجهزة والهياكل التنظيمية، لكنه لا ينتهي بها، وإنما قد يمتد إلى البحث في وسائل تعزيز دور هذه المنظمة وزيادة فاعليتها، وقد يكون من بينها تعديل أحكام الميثاق والمواثيق المُتصِلة به فعلاً، وقد يكون بتفسير أحكامه بطريقة مبتدعة وحسب الاقتضاء، وقد يرتقي الأمر مِن مُجرد إصلاح التكوين إلى إصلاح النهج،وقد يقتضي الحال ترتيب أولويات النظام العربي برمته وإعادة النظر في مثله وقيمه وقضاياه.

ولنا وقفةٌ للقول؛ إن العودة المُتجددة لفِكرة الإصلاح إلى مسرح الأحداث سياقٌ عام دولي وإقليمي يفسرها ويلقي الضوء على الأسباب التي تدفع القرار الرسمي العربي إلى أخذها في الحسبان. وهي أسباب أتت تعبر عنه بجلاء الحرب الأمريكية على العراق واحتلاله[1]. واليوم تؤكد كُل المؤشرات أن العالم العربي والإسلامي أصبح في الواجهة ومدفوعاً إلى المواجهة، لذا فإن الظروف الحالية تستلزم استخدام كل الوسائل والأساليب التي تؤدي إلى إصلاح واقع الأمة العربية بصورة حقيقية[2]. بعد أن أمسى الإصلاح العلاج الواقي لكل ما تتعرض له الأمة العربية من اختراق، حتى بات مِن الواجب الإمعان في مشروع إصلاحي شامل لمواكبة التطور الدولي، وعلى وفق الأسُس الآتية :

أولاً : الإصلاح السياسي

مِن الضرورة بمكان لتحقيق الإصلاح السياسي المنشود، تبني مفهوم الديمقراطية وبناء قاعدتها الأساس لكي تكون أساس هذا الإصلاح وتطبيقها على النظم السياسية العربية وتطوير المشاركة السياسية داخل الدول العربية وإطلاق الحرية السياسية(التعددية). وهذا مشروط بِحكُم القانون والشفافية والمساواة والفاعلية والرؤى الإستراتيجية وتشجع قيام مُنظمات المُجتمع المدني وببرنامج سياسي موحد،واحترام حقوق الإنسان

---

[1] جمال عبد الجواد، السياسة الأمريكية تجاه العراق: تشدُد يميني وهوس امني، مجلة السياسية الدولية، العدد(150)، مؤسسة الأهرام، (القاهرة، 2003)، ص84.

[2] عبد العزيز بن عثمان التويجري، العالم الإسلامي في عصر العولمة، دار الشروق، القاهرة،2004، ص86.

والاهتمام بحرية الصحافة والتعبير كونها أركان رئيسة لكل مجتمع ديمقراطي[1]، للخروج بمشروع إصلاحي شامل وتوفيقي. وذلك يتطلب إِعادة النظر بالدساتير العربية وتعديلها لتتناسب ومفهوم الديمقراطية والتعددية المؤسساتية الذي تضمن فصل السلطات الثلاث وتحريم احتكارها، كما يجب أنَّ يُراعي الإصلاح خصوصيات الدول وأنَّ يتم إنجازه بالتدريج وعلى وفق إستراتيجية للتغيير تتضمن الوسائل الديمقراطية الكفيلة بالتصدي لمحاولات إجهاضه والشروع في تطبيق التداول السلمي للسلطة[2] ولا بُد مِن نضج واستقرار سياسي واجتماعي طويل للبدء بالتجربة الديمقراطية، ذلك أنَّ الأخيرة لا تزدهر في أجواء الاضطرابات[3]، والتسليم بإمكانية وجود معارضة من حيث المبدأ وإعطائها قدراً من الشرعية المقننة، وإطلاق مبدأ المواطنة بوصفها مصدر الحقوق، ومُناط الواجبات والاحتكام لشرعية دستور ديمقراطي[4].

ثانياً : الإصلاح الاقتصادي

يُعد هذا النوع مِن الإصلاح الأكثر أهمية والأصعب لأنه يفرض عدداً من القيود على إمكانية تشكيل إرادة عربية قوية تدعم التوجه نحوه. وعندما نتكلم عن الإصلاح الاقتصادي، توجب الإشارة إلى مفهوم التنمية الاقتصادية التي تؤدي دوراً رئيساً في التنمية البشرية. وهذا يشير إلى الحرية الاقتصادية وإطلاق الخوصصة وتوفير آلياتها، وتعميم مفهوم السوق الحرة لتحقيق التكامل الاقتصادي وتنمية الاستثمارات، وتطوير العلاقات الاقتصادية البينية ودعم انخراطها في اقتصاد السوق، وتفعيل العمل الاقتصادي العربي المُشترك والقدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي على وفق آليات تتناسب مع خصوصية المنطقة العربية[5]. ووضع إستراتيجية اقتصادية واجتماعية إصلاحية عربية شاملة، بقصد ترسيخ مفاهيم الحكُم الرشيد ومُعالجة الفقر وحماية البيئة، وإقامة المُشاركة الفعالة بين القطاع العام والخاص لما فيه مصلحة الوطن وإقامة سوق عربية حرة وإصدار عُملة عربية موحدة وبناء مشاريع الاستثمار العربي، وبلورة التعاون

---

(1) أحمد إبراهيم محمود(وآخرون)، من أجل إصلاح جامعة الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2004)، ص346 وما بعدها. كذلك: احمد يوسف احمد(وآخرون)، النظام العربي وآفاق المستقبل، ط1، دار الشروق للنشر، (القاهرة،2002)، ص43.

(2) ستار الدليمي، الإصلاح السياسي في الوطن العربي في ضوء مشروع الشرق الأوسط الكبير، مجلة دراسات دولية، العدد(34)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، (بغداد،2007)، ص5.

(3) علي خليفة الكواري (وآخرون)،المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2000، ص110.

(4) علي خليفة الكواري(مُحرراً)،الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مُستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت،2002)، ص28-38. كذلك: عزمي بشارة، المُجتمع المدني: دِراسة نقدية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت،2000)، ص339.

(5) عبد الحميد براهميي، أبعاد العالم العربي واحتِمالات المُستقبل،ديوان المطبوعات الجامعية، (الجزائر، 1980)، ص211.

ليصبح العرب قادرين على مواكبه عولمة الاقتصاد ومواجهة مشاريع الإقليمية الجديدة المطروحة اليوم[1]. وأن إجراء إصلاحات سياسية واسعة النطاق في البُلدان العربية هو شرط لأزم لبدء واستمرارية عملية اقتصادية إصلاحية تكاملية عربية فاعلة[2].

ثالثاً : الإصلاح الاجتماعي ـ الثقافي

إنَّ الإصلاح الثقافي يعد الركيزة الأولى التي يتم الاعتماد عليها لتحقيق الإصلاح الشامل واهم موجباته، لمساسه بالمُجتمع وإصلاح حاله، ولِما يُمثله مِن خطوة لنشر الوعي الثقافي وقاعدة للإصلاح السياسي، ويتم ذلك عِبر الارتقاء بمستويات التربية والتعليم والبحث العلمي والتخلُص مِن التبعية، ونبذ الرواسب المقتبسة والعادات الجامدة والآثار المُتراكمة التي حملت على دعم الفساد والاستبداد السياسي، والشروع في بناء مفهوم التنمية الثقافية التي تعد أساس التنمية البشرية المستدامة[3]. ونبذ العنُف، وتفعيل الإعلام في محاولة لصناعة بيئة ثقافية للقيام بالإصلاح واحترام حقوق الإنسان وحق الرأي والفكر واحترام الهوية الوطنية وتطوير التعليم الأساس والعالي والتكنولوجي، وتسليح الشعوب العربية بقيم وروى وأفكار تحفزهم على الإبداع والمُشاركة في صِناعة ثقافة عالمية مُشتركة ومواكبتها واللحاق بركبها، شريطة أَلاَّ يطمس ذلك التفاعُل الحضاري، الخصوصية والهوية الثقافية العربية. إذ علينا استِعادة استقراء تجربة الحضارة العربية الإسلامية لنتأمل منهجها الذي مكنها من نهضتها في استيعاب ثقافة كونية سبقتها فاستوعبتها إذ لم تقتصر دورها على النقل وحده وإنما كانوا يفحصون ما ينقلون فيصححون ويضيفون[4].

رابعاً : إصلاح النِظام الإقليمي العربي وبِنائه الرسمي جامعة الدول العربية

على الرغم مِن انطلاق الصيحات الإصلاحية منذ السنوات الأولى لإعلان النظام الإقليمي العربي، وتصاعدت مع نشوب كل أزمة اخفق النظام في حلها إلاَّ أن بعد احتلال العراق تصاعدت لهجة التغيير القوية للنظام العربي بقدر هول الكارثة، حتى أصبح ذلك النظام أمام خيارين لا ثالث لهما؛ أما تبني الإصلاح من الداخل أو تقبله من الخارج بأجندة أمريكية ،وما يوسف له إننا كعرب قبلنا بالخيار الثاني[5].

---

[1] العربي الصديقي، البحث عن ديمقراطية عربية : الخِطاب والخِطاب المُقابل، ط1، ترجمة محمد الخوالي وعمر الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت،2007)، ص218. كذلك : محمد الطريفي، الحكُم الرشيد والمواطنة الصالِحة، ط1، دار العالم، (الرياض،2011)، ص ص33-42.

[2] حسن نافعة،الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربياً، ط1،مركز دراسات الوحدة العربية،(بيروت،2004)،ص82.

[3] انطوان زحلان، كيف يمكن لقدرات التقانة العربية أن تتغلب على نِقاط ضعفها الراهِنة؟، مجلة المُستقبل العربي، العدد(307)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت،2004)، ص ص75-76.

[4] رياض نعسان أغا، القمة وقضايا الأمة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، (دمشق،2009)،ص117.

[5] صبري مصطفى البياتي، العروبة بين الهوية والإسلام ومُستلزمات الانبعاث، ط1، المؤسسة العربية للنشر، (عمان،2001)، ص90.

وبناءً عليه، فان السعي الآن لإصلاح النظام العربي والمُحافظة على تماسكه البنيوي لإعادة مفهوم ذلك النظام نسقاً قيّمياً وإقليمياً مُتكاملاً ورصيناً يوفر مقومات وشروط الميلاد الجديدة، غدا الآن من أولى موجبات العرب وضرورة لا بُد مِنها. واغلب مُبادرات الإصلاح راحت تؤكد أن ذلك المسعى متمحوراً حول إصلاح ميثاق الجامعة بعد أن بدا بحاجة إلى تجديد لا تفعيل فحسب لمنحه الفاعلية الملزمة والتناغم مع مبادئ إنسانية عالمية كحقوق الإنسان والديمقراطية، وهذا التعديل يفرض تحقيق سياسة عربية موحدة، وسياسة تجارية ودفاعية وسوق عربية واحدة[1]. ولاشك، إن كُل المُبادرات الإصلاحية العربية تُشير إلى وجود نقاط التقاء وتقارب ورغبة في الإصلاح لكنها بحاجة إلى آليات تفعيل وتنفيذ، وأهمها[2]:

1. لا شك أن كُل ما يُعانيه العرب من هزائم وأزمات ليس فيه دخل لا للميثاق ولا لبنوده، والعيوب في البناء المؤسسي للجامعة وعوامل داخلية كامنة في الأنظمة الحاكمة وفشل تجاربها التنموية، وبذلك أن مُستقبل ذلك النظام مرهون بتطور وتغيير وحداته السياسية. فإذا استطاعت تلك النظم من تعزيز ديمقراطية مؤسساتها السياسية وتوسيع المُشاركة الشعبية فهذا سينعكس إيجاباً على عملية أداء وتطوير النظام العربي وبنيته[3].
2. تكوين أو إعادة إنشاء النظام الإقليمي العربي على أساس اتحاد عربي على غِرار مشروع الاتحاد الأوربي وعلى وفق خطوات تدريجية. والحقيقة أن أياً مِن مُبادرات الإصلاح لا يمكن لها أن تبصر النور إلا إذا ما تم الاهتمام بالمصلحة القومية في الإصلاح بمثل الاهتمام بالمصلحة الوطنية، فمحاولات تعديل ميثاق الجامعة ليس الهدف منه النيل من مكانة الجامعة وكشف عيوبها وإنما لتعزيز وتوطيد البناء المؤسسي للنظام العربي وإنشاء تضامن عربي بروح قومية يفضي إلى تكامل الأدوار العربية في العمل المُشترك،كما إن إصلاح النظام العربي مُرتبط بجهود الإصلاح والتحديث في الدول الأعضاء أنفسهم[4].
3. تعديل نظام التصويت في أجهزة الجامعة مِن أغلبية مطلقة إلى أغلبية بسيطة واحترام القرارات.
4. صياغة مدرك استراتيجي عربي موحد يُمكن لصانع القرار عِبره تشخيص الأزمة وإيجاد علاج لها.

---

(1) احمد إبراهيم محمود(وآخرون)، مِن أجل إصلاح جامِعة الدول العربية، مركز دِراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2004)، ص ص403-407. كذلك : عبد الكريم العلوجي، العِراق أكذوبة الديُمقراطية والحرية الأمريكية، ط1، دار الكِتاب العربي، (دِمشق-القاهرة،2009)، ص232.

(2) احمد إبراهيم محمود(وآخرون)، من أجل إصلاح جامعة الدول، مصدر سبق ذكره، ص446 وما بعدها. كذلك: سليمان المنذري، إصلاح هيكلية العلاقة بين الجامِعة والمُنظمات المُتخصصة، مجلة المُستقبل العربي، العدد(103)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت،2004)، ص74.

(3) ناظم عبد الواحد الجاسور، مُستقبل النظام الإقليمي العربي بعد عام مِن الحرب على العِراق، الملف السياسي، العدد(1)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، (بغداد،2004)، ص ص17-19.

(4) حسن أبو طالب، مُستقبل النظام العربي والإصلاح المزدوج، مجلة شؤون عربية، العدد(132)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، (القاهرة، 2005)، ص94.

5 .تنمية البُنى التحتية للنظام العربي وتفعيل أداء الأمانة العامة ودور مؤسسات العمل العربي كصندوق النقد والبنك العربيين، وبناء سياسة خارجية عربية موحدة تجاه النظام الدولي والأنظمة الإقليمية الأخرى. وتفعيل الآليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وموازنتها بالأدائية، وتفعيل مؤسسات المُجتمع المدني وموازنتها مع المؤسسات السياسية في بُنية النِظام العربي وخلق دبلوماسية وقائية لاحتواء الأزمات العربية.

6 .حتمية تطوير جامعة الدول العربية على نحوٍ يتلاءم والعصر الذي نعيش فيه، إذ عليها الخروج مِن أدوار الإعداد والتوصيات إلى مراحل التنفيذ الفعلي في إطار آليات فعالة للرقابة على عملية التنفيذ. وإشاعة ثقافة عربية تعتمد الأمة بدلاً مِن ثقافة الدولة بمنطق الحوار وتقبُل الأخر بدلاً مِن التمسُك بتبعات الماضي.

7 .إنَّ كان هُناك ضرورة لإنشاء محكمة عدل عربية تتولى تسوية مُنازعات الأعضاء، فان احترام القضاء واستلهام قيم العدالة والاستعداد للاذعان لإحكامه وفتاواه هو الآولى بالاعتبار[1].

8 .ابتكار قنوات لتنقية الأجواء العربية عِبر زرع الثقة العربية في محاولة إزالة التصدع الذي ينتاب العلاقات العربية– العربية، وصياغة دستور دائم للنظام الإقليمي العربي على غِرار الأوربي. وإقامة مجلس امن عربي ومجلس دفاع أعلى يضم وزراء دفاع العرب وإدراك أن الأمن لا يتحقق إلاَّ باندماج الأمن الوطني بالأمن القومي وتداخلهما.

9 . تطبيق وتعزيز البناء القانوني في الإصلاح لحماية الجامعة مِن المخاطر المُحدقة بها وتكريس سيادة البناء الديمقراطي وبالشكل الذي لا يتعارض مع النصوص الدستورية في النظام العربي.

الخاتِمة

إنَّ جامعة الدول العربية هي إحدى مكونات النظام الإقليمي العربي وطرف فاعل فيه، إلى جانب كونها الشكل التنظيمي الأهم والأعم الذي اتخذه النظام في الإفصاح عن علاقاته بوجهيه الحقيقي والصوري، إذ اقترن وجودها بوجوده، فأصبحت تمثله في صحته وسقمه. لذا فهي موضع مدح طالما ارتقى النظام إلى المستوى المطلوب من التفاعل الإيجابي بين أطرافه والفاعلية في المحيط الدولي،وهي عرضة للاهتزاز كُلما ضعف مستوى التعاضد بين أعضائه ووهن النظام، فصار عرضة للاختراق الخارجي وأصبح متأثراً ومتلقياً في محيطه وعلى المستوى العالمي، لا مؤثراً وفاعلاً فيه. فالجامعة هي منظمة دولية ينتسب أعضاؤها إلى أُمةٌ واحدة، ولهذا السبب فهي ليست مُجرد مُنظمة إقليمية وإنما هي مُنظمة قومية تفردت بهذا الوصف بين سائر المنظمات الإقليمية الأخرى.

[1] خليل إسماعيل الحديثي، النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية، ط1، بيت الحكمة،(بغداد،2001)، ص330.

وحريٌ بِنا القول، أن الأمة العربية تمر اليوم بمرحلةٌ تدعو إلى التفاؤل والحذر في آن واحد، أما التفاؤل فمنبعه تمرد الشعوب العربية على الاستبداد بإشكاله المُختلفة، الذي يُعد أهم أسباب تخلفهم وتفككهم، وبالتالي فان تفكيكه خطوة ضرورية في إحداث النهضة المنشودة، ولكن تفكيك الاستبداد لا يكفي،فقد تفرز هذه الثورات، حالةٌ من الفوضى والتشطي التي تؤدي إلى مزيد من الاستبداد والتجزئة وهدر الموارد إذا لم تتكاتف جميع شرائح المجتمع من اجل الوصول بها إلى بر الأمان، إذ تتم مُأسسة الحرية، والمضي في طريق النهضة المنشودة في ظل اندماج المنطقة العربية في دائرة واسعة تحقق لها كثيراً من المكاسب الأمنية والتنموية التي لا يمكن أن تتحقق في ظل الكيانات الحالية. فـ(الربيع العربي) ولد أملاً كبيراً وآفاقاً جديدة لتطور النظم السياسية داخل البلدان العربية، لكنه مع ذلك، لم يستطع حتى الآن، أن يمهد الطريق أمام إقامة نظام عربي أو إقليمي أكثر تماسُكاً واستقراراً وتعاوناً، بل طرح "آفاق إعادة الاصطفاف الإقليمي"، وإذا حدث وتعثر ذلك (الربيع) وتحولت الانتقالات السياسية إلى صراع على السلطة والموارد، على خلفية الانقسامات العرقية والدينية، فعندها يمكن أن تبرز إعادة اصطفاف إقليمية طائفية. ولاسيما إن التغيرات التاريخية التي أتت بها ثورات(الربيع العربي) لا تبدو إنها قد حررت جامعة الدول العربية من سلبياتها وقصورها الذاتي، ذلك إن صحوتها التي جاءت بفعل الانتفاضات الشعبية العربية إنما تعكس على الأرجح صحوةٌ مؤقتة، ولا تنبئ بتحول جذري في دور الجامعة، وقدرتها على الحركة والتأثير الحقيقي، بيد أن مواقف الجامعة تجاه الثورات، على ما بها مِن ايجابيات وسلبيات، أحدثت زخماً ينبغي استثماره مِن اجل دور أكثر فاعلية وايجابية للجامعة في المستقبل المتوسط والبعيد. وفي كل الأحول، فسوف يكون مِن المُتعين على الجامعة العربية مستقبلاً أن تتكيف مع اتجاهات الحكومات المنتخبة شعبياً على وفق إرادة حرة أولاً، ومع الرقابة الشعبية العربية ثانياً،ومع مشاركة شعبية عربية فاعلة في أداء النظام العربي ككُل ثالثاً،ووقتئذ فقط، سوف تصبح الجامعة العربية في حال قوة وديناميكية، تؤهلها لقيادة النظام العربي نحو وحدة عربية صادرة من إرادة الشعوب العربية الحقيقية.

إِنَّ جامعة الدول العربية تتحمل مغارم النِظام الإقليمي العربي كما تتحمل مغانمه، حتى وأن لم تكُن بالضرورة سبباً في تقدمه أو تراجعه، ومِن ثُم فان أية دعوة تنشد الارتقاء بالنظام العربي فإنها تتجه صوب إصلاح الجامعة مادام واقع النظام ومستوى تفاعُلاته غير قادرين عن الاستِغناء عنها أو إيجاد بديل تنظيمي يحل محلها. فالجامعة أحوج إلى فكر إصلاحي لا يقوم على الإلغاء والتعديل والإبقاء والإضافة وطي مواثيق عتيقة والآتيان بمشاريع جديدة أنقى وأكمل فحسب، وإنما إلى التآمل وإطالة النظر وإدراك مقاصد الإصلاح وغاياته وإيجاد الوعي بحقائق السياسة الدولية القائمة والمُستقبلية، وموقع الأمة العربية منها حاضراً ومُستقبلاً، والاجتهاد في تكييف الجامعة على نحو تستطيع معه أن تنهض بمسؤوليات النظام العربي وقضاياه، لذا فان

إصلاح الجامعة والنهوض بها لا تعد ضرورة لإدامة النظام العربي فحسب بل الارتقاء به نحو الاستجابة لإرادة الأمة في النهضة والتوحد ومقاومة الإقليمية الجديدة واقتلاع جذورها. وهذا يتطلب الالتزام الوحدوي واقتلاع الانتماءات الضيقة.

وفي ضوء تزايد الاتجاه نحو التحررية الاقتصادية للتكتُلات الإقليمية الجديدة باتت الحاجة ماسة لأن يكون هُناك تعاون وتنسيق عربي فاعل ومؤثر وفي إطار تكتُل أو فضاء اقتصادي إقليمي عربي، يوفر الضمانة لحماية الاقتصادات الوطنية مِن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها بالعمل الانفرادي، وذلك التكتُل سيخدم مصالح الأمة العربية برمتها، وهذه مرحلة أولية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ثُم الوحدة الشامِلة في المُستقبل أي التدرج الوحدوي، ولاسيما أن الأمة العربية تمتلك مقومات مُشتركة لإقامة مثل هذا التكتُل. وبمنظورنا أن أفضل السُبل لتحقيق التكامُل العربي هو العمل الجاد مِن أجل بناء القوة الذاتية الاقتصادية العربية جماعياً وإعادة هيكلة الاقتصادات العربية بغية تقليل الاعتماد على الخارج واكتساب مزايا نسبية للتمكين مِن التصدير في عِدة قطاعات.

وأخيراً لا آخراً، نحن من الذين يرون أن الإصلاحات لِكُل شؤون البلاد العربية حاجةٌ لا بل ضرورةٌ مُلحة وعلى الشعوب العربية أن تعي مسوولياتها في عملية التغيير الديمقراطي بالضغط على أنظمتها السياسية مِن اجل التغيير وان لا تنظر أن يأتي التغيير مِن الخارج، لإنَّه لن يأتي مهما طال الانتظار ،بل حتى وان آتى فحتماً انه لن يكون لصالح المنطقة،لذا بات من الضرورة على العرب أن لا تفوتهم الفرصة التاريخية بعد احتلال العراق ورياح التغيير الأخيرة في المنطقة واستغلالها لتكون درساً لهم ليقبضوا على فرصة إصلاح أوضاعهم بدلاً أن تُترك بأيدي غيرهم، وليقطعوا الطريق على المشاريع الغربية–الأمريكية تحديداً للقضاء على النِظام العربي وبلورة نِظام إقليمي جديد. وفي النهاية سيظل مُستقبل النظام الإقليمي العربي والثورات العربية وأنماط ونتائج تفاعلاته مرهوناً بالمُتغيرات العالمية المحيطة بالمنطقة العربية، وعلى الشعوب العربية أن تُحدد نوعية تعاملها مع الأطراف الدولية والإقليمية والقضايا العالمية المطروحة، وعليها أيضاً أن تحدد موقعها على الخريطة العالمية الجديدة، ودورها في صياغة عالم جديد يسعى لتجاوز معضلات النظام الدولي الراهن، وبِناء فصل جديد في تاريخ البشرية والأهم مِن ذلك رغبة الشعوب العربية عامةً وقدرتها على استلامها لزمام المُبادرة والتحكُم في مصائرها، فكُلما زادت حصة الشعوب العربية في إدارة بلدانها، زادت احتمالات التقارُب العربي واحتمالات إنعاش النظام الإقليمي العربي، وبإجراء عملية إصلاح شامِلة له، كما أن استلام الشعوب العربية زمام المُبادرة سوف يزيح جانباً كبيراً مِن معوقات العمل العربي

المُشترك السابقة، التي كانت تتمحور حول الأشخاص وليس المصلحة العُليا للدول العربية، ويظل التحدي هو مدى وعي الشعوب العربية وإدراكها للمصالح الجامعة لها، وقيادة الرأي العام العربي نحو مزيد من التكامل والتلاحم لترشيد العمل العربي المُشترك، كنقطة انطلاق نحو الخطوة التالية: ترشيد العمل الإسلامي المشترك. أن فرصة العرب كي ينهضوا ويتغيروا ويُبادروا للإصلاح بأنواعه كافة، لم تزل قائمة، بحكُم أن لديهم مقومات النهضة، بيد أنهم بحاجة للإرادة والإدارة وإدراك الذات، فما ينبغي رفعه اليوم من شعار هو "الاقتصاد، الإدارة، التنمية المُستدامة، الحكُم الرشيد، حقوق الإنسان،..".

Conclusion:

The League of Arab States is an integral part of the Arab regional system and an active participant in it. It is the most important and comprehensive organizational form that the system has adopted to reveal its real and symbolic relationships. Its existence is closely linked to the system, representing it in its health and illness. Therefore, it is subject to fluctuations whenever the level of solidarity among its members weakens and the system becomes vulnerable. It becomes susceptible to external penetration and becomes influenced and recipient in its environment and at the global level, rather than being influential and active in it. The League is an international organization whose members belong to one nation, and for this reason, it is not just a regional organization but a national organization that distinguishes it from other regional organizations.

It is worth mentioning that the Arab nation is currently going through a stage that calls for both optimism and caution. Optimism stems from the uprising of Arab peoples against despotism in its various forms, which is considered one of the main causes of their backwardness and disintegration. Thus, dismantling despotism becomes a necessary step in achieving the desired renaissance. However, dismantling despotism is not enough. These revolutions can generate a state of chaos and fragmentation that leads to further despotism, fragmentation, and waste of resources if all segments of society do not come together to achieve a safe haven. The establishment of freedom and the pursuit of the desired renaissance can be achieved through the integration of the Arab region within a broad circle that realizes many security and development gains that cannot be achieved under the current entities. The Arab Spring has given birth to great hope and new horizons

for the development of political systems within Arab countries. However, until now, it has not been able to pave the way for the establishment of a more cohesive, stable, and cooperative Arab or regional system. Instead, it has raised "prospects for regional realignment." If this fails and political transitions turn into conflicts over power and resources, based on ethnic and religious divisions, it could lead to the emergence of a sectarian regional realignment. Moreover, the historical changes brought about by the Arab Spring do not seem to have freed the League of Arab States from its internal shortcomings and limitations. The awakening it experienced as a result of the Arab popular uprisings likely reflects a temporary awakening and does not indicate a radical transformation in the role of the League and its ability to move and exert real influence. However, the League's positions towards the revolutions, with their positives and negatives, have created momentum that should be utilized in order to achieve a more effective and positive role for the League in the medium and long term future. In any case, the League of Arab States will need to adapt to the orientations of democratically elected governments, first and foremost according to a free will, and with Arab popular oversight, secondly, and with active Arab popular participation in the performance of the Arab system as a whole, thirdly. Only then will the League of Arab States become strong and dynamic, qualifying it to lead the Arab system towards an Arab unity that emerges from the real will of the Arab peoples.

The Arab League bears the burdens of the Arab regional system as it enjoys its benefits, even if it is not necessarily the cause of its progress or decline. Therefore, any call for advancing the Arab system should focus on reforming the League itself, given the current state of the system and its level of interaction. The League cannot be dispensed with or replaced by an alternative organizational structure. The League is in need of a reformist mindset that goes beyond mere cancellation, modification, retention, and addition of outdated charters. It should strive to create new, purer, and more comprehensive projects. The League needs contemplation, foresight, and understanding of the objectives and purposes of reform, as well as awareness of the existing and future realities of international politics and the position of the Arab nation within them. The League should adapt itself in a way that enables it to fulfill the responsibilities of the Arab system and its issues.

In light of the growing trend towards economic liberation of the new regional blocs, there is an urgent need for effective and influential Arab cooperation and coordination within an Arab regional economic bloc or framework. This would provide guarantees to protect national economies from risks that they may face

through individual action. Such a bloc would serve the interests of the entire Arab nation. This is an initial stage towards achieving Arab economic integration and eventually comprehensive unity, with the gradual progression towards unity. The Arab nation possesses common elements to establish such a bloc. From our perspective, the best way to achieve Arab integration is through concerted efforts to build collective Arab economic self-reliance and restructure Arab economies in order to reduce reliance on external factors and gain relative advantages for export in multiple sectors.

Finally, we are among those who believe that reforms in all aspects of Arab countries are not only necessary but also urgent. Arab peoples need to realize their responsibilities in the process of democratic change by pressuring their political systems for change and not relying on external forces to bring about change. Waiting for external change will not yield positive results, and even if it does occur, it will not necessarily be in favor of the region. Therefore, it is essential for Arabs not to miss the historic opportunity after the occupation of Iraq and the recent winds of change in the region, and to seize it to reform their own situations instead of leaving them in the hands of others. They should also prevent Western-American projects from eliminating the Arab system and crystallizing a new regional system. Ultimately, the future of the Arab regional system, Arab revolutions, and the patterns and outcomes of their interactions depend on global changes surrounding the Arab region. Arab peoples need to determine the nature of their interaction with international and regional actors and address the global issues at hand. They also need to define their position on the new world map and their role in shaping a new world that seeks to overcome the dilemmas of the current international system and build a new chapter in human history. Most importantly, the Arab peoples' desire and ability to take the initiative and control their own destinies are crucial. The more Arab peoples take charge of managing their countries, the greater the chances of Arab convergence and the revival of the Arab regional system through comprehensive reform that focuses on the common interests of Arab states rather than individual interests. The challenge lies in the extent of Arab peoples' awareness and understanding of their collective interests, as well as leading Arab public opinion towards further integration and cohesion to rationalize joint Arab action. This will serve as a starting point for the next step: rationalizing joint Islamic action. The opportunity for Arabs to rise, change, and initiate all kinds of reforms is still available, as they possess the elements of revival. However, they need the will, leadership, and self-awareness. Therefore, the motto for today should be "economy, governance, sustainable development, good governance, and human rights.

المصادر :

1. محمد عبد السلام، الكثبان المُتحرِكة : المُحددات الجُغرافية لقيام الشبكات الإقليمية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد(189)، مؤسسة الأهرام، (القاهرة،2012.

2. بول سالم، مُستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية مِن الثورة، مجلة المُستقبل العربي، العدد398، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت،ابريل2012)،

3. . كذلك : الطاهر بنخلون، الشرارة: انتفاضات في البلدان العربية، ط1، المركز الثقافي العربي، (بيروت،2012).

4. مفاز مثنى عبد الله، الثورات في تونس ومصر وليبيا، وقائع الندوة الطلابية الأولى الموسومة بـ"التحولات السياسية والشعبية في العالم العربي: الآفاق والدلالات"، التي أقامتها كُلية العلوم السياسية، جامعة الموصل في ايار 2011.

5. وليد محمود عبد الناصر، المُعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد(187)، مؤسسة الأهرام، (القاهرة،2012.

6. Steven Metz, Is Libya The End of NATO?, Global Times, 16 April 2011. www.realclearpolitics.com.

7. اشرف محمد كشك، حلف الناتو من "الشراكة الجديدة" إلى التدخل في الأزمات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(185)، مؤسسة الأهرام، (القاهرة،2011)

8. Ashraf Kishk, Regional Security Models Proposed For The Gulf Region (Analysis of GCC Iran Inter-Action) Gulf Research Meeting, Cambridge University, July 2010.

9. ايمى إيكرت ولورا سجوبرج (مُحرران)، إعادة التفكير في القرن الحادي والعشرين: مُشكلات"جديدة" وحلول "قديمة"، ط1، ترجمة جيهان الحكيم،المركز القومي للترجمة، (القاهرة،2011.

10. جيمس مارتن، معنى القرن الحادي والعشرين، ترجمة احمد رمو، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، (دمشق،2011)،

11. عبد الوهاب الأفندي،الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي بالعالم العربي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي،2005).

12. أيمان احمد رجب، اللاعبون الجدُد: ادوار "الفاعلين من غير الدول" في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(187)، مؤسسة الأهرام، (القاهرة،2012)

13. هاني نسيرة، تركيا أم إيران "النماذج المتوقعة" للحكم الإسلامي في مصر وتونس، مجلة السياسة الدولية، العدد (189)، مؤسسة الأهرام، (القاهرة،2012.

14. خير الدين حسيب، حول الربيع الديمقراطي العربي، مجلة المُستقبل العربي، العدد(386)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت،2011)،.

15. بول سالم، مُستقبل النظام العربي..، مصدر سبق ذكره، ص ص153-162. كذلك: نيفين مسعد، حركات التغيير العربية من منظور مُقارن، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت،2011).

16. طريف يوسف اغا، دور إيران في الربيع العربي، صحيفة الحياة اللندنية، لندن، 2012.

17. إدريس الكنبوري، إيران والربيع العربي: اللاعب واللُعبة، صحيفة العرب اللندنية، العدد9885، 2015/4/12،.

18. احمد محمد أبو زيد، تداعيات ثورة 25 يناير على مُستقبل العلاقات المصرية الإقليمية، مجلة أراء حول الخليج، العدد(84)، مركز الخليج للأبحاث، (دبي،2011).

19. ميادة العفيفي: وتظل إسرائيل الرابح الوحيد من ثورات الربيع العربي،صحيفة الاهرام المصرية، العدد 46391، 11 ديسمبر 2013، عبر شبكة المعلومات الولية (الانترنت) على الموقع:

www.ahram.org.com.

20. [1]Steven A.Cook, Erdogan,s Middle Eastern Victory Lap, Turkish Domestic Politics After the Uprisings. http: www.foreignaffairs.com.2011.

21. خالد عبد العظيم،العثمانية الجديدة: تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد(187)، مؤسسة الأهرام، (القاهرة،2012.

22. Jean Marcou,La Turguie aux avant Posts De la Reconstruction en Libye, Observatoire De la Politigue Turgue, 2011

23. [1] صلاح حسن محمد، إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط ومُستقبل التوازنات الإستراتيجية، بحث مُقدم إلى المؤتمر الدولي الأول العلمي الثالث، كُلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، للفترة 23-24 ايلول2013.

24. Mehran Kamrava, Mediation and Qatari Foreign Policy, Middle East Journal, 2011, P.2-6. Also: Ahmed Souaiaia, Qatar Al-Jazeera and the Arab Spring, Monthly Review,No.17. http:www:mrzine.monthlyreview.org.2011

25. للاستزادة حول الدور القطري في الثورات العربية، ينظر : مروة فكري، ما بعد القوة الناعِمة : السياسة القطرية تِجاه دول الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(187)، مؤسسة الأهرام،(القاهرة،2012).

26. Roula Khalaf,Qatar Steps in to Fill Regional Void, Financial Times, No.30,2011, http:// www.ft.com/ intl/cms/6490

27. مروان سالم العلي، النظام الإقليمي العربي: قراءة في التحديات وآفاق المستقبل، بحث قيد النشر، مُقدم إلى مجلة آداب الرافدين، جامعة الموصل، (الموصل،2014).

28. علي السنيد، أحداث مصر تضع نهاية بائسة للربيع العربي، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: www.addustour.com

29. عبد الحفيظ محبوب، مجلس التعاون الخليجي ومسؤوليته تجاه الأزمة في اليمن، مجلة أراء حول الخليج، العدد(83)، مركز الخليج للأبحاث، دبي، اغسطس2011.

30. العربي الصديقي، السخط العالمي: زلزال استراتيجي يضرب أركان العالم، مجلة السياسة الدولية، العدد(187)، مؤسسة الأهرام، (القاهرة، 2012).

31. أخبار العربية، جامعة الدول العربية وتحديات ما بعد الثورات،21 نيسان2013، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط : www.alarabiya.

32. رضوان السيد، الجامعة العربية والثورة الليبية، صحيفة الشرق الأوسط (اللندنية)، 2ايلول/ سبتمبر 2011.

33. غالب أبو مصلح، النظام العالمي ورياح التغيير "الليبرالية الجديدة: الإمبراطورية الأمريكية وأزمة النظام الرأسمالي العالمي"، دار الفارابي، (بيروت، 2011).

34. محمد احمد النابلسي،الثورات الملهوفة :قراءة مستقبلية في تحولات الشارع العربي،ط1،دار الفارابي،(بيروت،2011).

35. بدور زكي محمد، قرارات الجامعة العربية.. هل هي صحوة أم توافق مصالح؟، صحيفة السياسة (الكويتية)،30 تشرين الثاني/ نوفمبر2011.

36. عزمي خليفة، التأرجح:موقف دول الخليج العربي من ثورة 25 يناير في مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد(187)، مؤسسة الأهرام، (القاهرة،2012).

37. Robert Fisk, How Al Jazeera Helped the Arab Spring to Blossom.2011, www. independent.ie. Also: Aryn Baker, Bahrain, s Voiceless: How al-Jazeera, s Coverage the Arab Spring is Uneven, 2011http:globalspin.blogs.com.

38. عبد الله بشارة، الجامعة العربية مِن الاستلقاء إلى الاستقراء، صحيفة الوطن (الكويتية)،28 نوفمبر 2011.

39. مروان سالم العلي، النظام الدولي: دراسة نظرية في المفهوم والخصائص واليات التغيير، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والسياسة، جامعة الكوفة، (النجف،2014.

40. صدقة يحيى فاضل، التطورات السياسية العربية الأخيرة: هائلة وغير مسبوقة، مجلة أراء حول الخليج، العدد(82)، مركز الخليج للأبحاث، (دبي،2011).

41. حازم حمد موسى، إدارة التغيير: الإستراتيجية الأمريكية الشاملة أنموذجاً، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، (بغداد،2012)

42. احمد يوسف احمد، اليمن.. بداية جديدة ومهام عسيرة، صحيفة الاتحاد (الإماراتية)،30كانون الثاني/يناير 2011.

43. بشير عبد الفتاح، الثورات ومستقبل النظام العربي، تقرير منشور عبر مركز الجزيرة للدراسات،13 ايلول2011، http:www.studies.aljazeera.net.

44. أخبار العربية، جامعة الدول العربية وتحديات ما بعد الثورات، مصدر سبق ذكره. كذلك : وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، (بغداد، 2012).

45. محمد عبد السلام، الشتاء الإقليمي: التعايش مع فترات الانتقال الطويلة في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد(187)، مؤسسة الأهرام، (القاهرة، 2012).

46. جمال واكيم، صراع القوى الكُبرى على سوريا: الأبعاد الإستراتيجية لازمة2011، ط1، شركة المطبوعات، (بيروت،2011)،.

47. خليل إسماعيل الحديثي، الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي،2001)، ص31 وما بعدها.

48. محمد بدري عيد، ضد النظم؟ الأدوار التدخلية للجامعة العربية في الأزمات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد(187)، مؤسسة الأهرام، (القاهرة،2012)، ص157. كذلك: احمد يوسف احمد،الجامعة العربية ومأزق التغيير، صحيفة الاتحاد (الإماراتية)،19تموز/ يوليو 2011.

49. جمال عبد الجواد، السياسة الأمريكية تجاه العراق: تشدُد يميني وهوس امني، مجلة السياسية الدولية، العدد(150)، مؤسسة الأهرام، (القاهرة، 2003).

50. عبد العزيز بن عثمان التويجري، العالم الإسلامي في عصر العولمة، دار الشروق، القاهرة،2004، ص86.

51. إبراهيم محمود(وآخرون)، من أجل إصلاح جامعة الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2004.

52. احمد يوسف احمد(وآخرون)، النظام العربي وآفاق المستقبل، ط1، دار الشروق للنشر، (القاهرة،2002)

53. ستار الدليمي، الإصلاح السياسي في الوطن العربي في ضوء مشروع الشرق الأوسط الكبير، مجلة دراسات دولية، العدد(34)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، (بغداد،2007.

54. علي خليفة الكواري (وآخرون)،المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2000،

55. علي خليفة الكواري(مُحرراً)،الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مُستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت،2002)، ص28–38. كذلك: عزمي بشارة، المُجتمع المدني: دِراسة نقدية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت،2000.

56. عبد الحميد براهميي، أبعاد العالم العربي واحتِمالات المُستقبل،ديوان المطبوعات الجامعية، (الجزائر، 1980).

57. العربي الصديقي، البحث عن ديمقراطية عربية : الخِطاب والخِطاب المُقابل، ط1، ترجمة محمد الخوالي وعمر الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت،2007)، ص218. كذلك : محمد الطريفي، الحكُم الرشيد والمواطنة الصالِحة، ط1، دار العالم، (الرياض،2011.

58. حسن نافعة،الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربياً، ط1،مركز دراسات الوحدة العربية،(بيروت،2004).

59. انطوان زحلان، كيف يمكن لقدرات التقانة العربية أن تتغلب على نِقاط ضعفها الراهِنة؟، مجلة المُستقبل العربي، العدد(307)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت،2004).

60. رياض نعسان أغا، القمة وقضايا الأمة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، (دمشق،2009.

61. صبري مصطفى البياتي، العروبة بين الهوية والإسلام ومُستلزمات الانبعاث، ط1، المؤسسة العربية للنشر، (عمان،2001).

62. احمد إبراهيم محمود(وآخرون)، مِن أجل إصلاح جامِعة الدول العربية، مركز دِراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2004).

63. عبد الكريم العلوجي، العِراق أكذوبة الديُمقراطية والحرية الأمريكية، ط1، دار الكِتاب العربي، (دِمشق–القاهرة،2009).

64. احمد إبراهيم محمود(وآخرون)، من أجل إصلاح جامعة الدول، مصدر سبق ذكره، ص446 وما بعدها. كذلك: سليمان المنذري، إصلاح هيكلية العلاقة بين الجامِعة والمُنظمات المُتخصصة، مجلة المُستقبل العربي، العدد(103)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت،2004.

65. ناظم عبد الواحد الجاسور، مُستقبل النظام الإقليمي العربي بعد عام مِن الحرب على العِراق، الملف السياسي، العدد(1)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، (بغداد،2004.

66. حسن أبو طالب، مُستقبل النظام العربي والإصلاح المزدوج، مجلة شؤون عربية، العدد(132)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، (القاهرة، 2005).

67. خليل إسماعيل الحديثي، النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية، ط1، بيت الحكمة،(بغداد،2001.

References :

1. Mohamed Abdel Salam, The Moving Dunes: Geographical Determinants for the Establishment of Regional Networks in the Middle East, International Policy Journal, Issue (189), Al-Ahram Foundation, (Cairo, 2012.

2. Paul Salem, The Future of the Arab System and the Regional and International Positions on the Revolution, The Arab Future Magazine, Issue 398, Center for Arab Unity Studies, (Beirut, April 2012),

3. . Also: Taher Benkhlon, The Spark: Uprisings in the Arab Countries, 1st Edition, The Arab Cultural Center, (Beirut, 2012).

4. Mufaz Muthanna Abdullah, The Revolutions in Tunisia, Egypt and Libya, Proceedings of the first student symposium titled "Political and Popular Transformations in the Arab World: Prospects and Indications," held by the College of Political Science, University of Mosul in May 2011.

5. Walid Mahmoud Abdel Nasser, New Equations: Shifts in the Balance of Power in the International System, Journal of International Politics, Issue (187), Al-Ahram Foundation, (Cairo, 2012).

6. Steven Metz, Is Libya The End of NATO?, Global Times, 16 April 2011. www.realclearpolitics.com.
7. Ashraf Mohamed Kishk, NATO from the "New Partnership" to Intervention in Arab Crises, Journal of International Politics, Issue (185), Al-Ahram Foundation, (Cairo, 2011)
8. Ashraf Kishk, Regional Security Models Proposed For The Gulf Region (Analysis of GCC Iran Inter-Action) Gulf Research Meeting, Cambridge University, July 2010.
9. Amy Eckert and Laura Sjoberg (Editors), Rethinking the Twenty-First Century: "New" Problems and "Old" Solutions, 1st edition, translated by Jehan Al-Hakim, The National Center for Translation, (Cairo, 2011).
10. James Martin, The Meaning of the Twenty-First Century, translated by Ahmed Ramo, Publications of the Syrian General Book Authority, (Damascus, 2011),
11. Abd al-Wahhab al-Afandi, Islamic movements and their impact on political stability in the Arab world, 1st Edition, Emirates Center for Strategic Studies and Research, (Abu Dhabi, 2005).
12. Iman Ahmed Ragab, The New Players: The Roles of "Non-State Actors" in the Arab Region, International Policy Journal, Issue (187), Al-Ahram Foundation, (Cairo, 2012)
13. Hani Nasira, Turkey or Iran, "Expected Models" of Islamic Rule in Egypt and Tunisia, International Politics Journal, Issue (189), Al-Ahram Foundation, (Cairo, 2012).
14. Khairuddin Haseeb, On the Arab Democratic Spring, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Issue (386), Center for Arab Unity Studies, (Beirut, 2011).
15. Paul Salem, The Future of the Arab System.., a previously mentioned source, pp. 153-162. Also: Nevine Massad, Arab Change Movements from a Comparative Perspective, 1st Edition, Institute for Palestine Studies, (Beirut, 2011).
16. Tarif Yousef Agha, Iran's role in the Arab Spring, Al-Hayat newspaper, London, 2012.
17. Idris Al-Kanbouri, Iran and the Arab Spring: The Player and the Game, Al-Arab newspaper, London, No. 9885, 4/12/2015.
18. Ahmed Mohamed Abu Zaid, The Repercussions of the January 25 Revolution on the Future of Egyptian Regional Relations, Opinions on the Gulf Magazine, Issue (84), Gulf Research Center, (Dubai, 2011).
19. Mayada Al-Afifi: Israel remains the only winner of the Arab Spring revolutions, Al-Ahram Egyptian newspaper, Issue 46391, December 11, 2013, via the Internet on the website: www.ahram.org.com.
20. Steven A. Cook, Erdogan, Middle Eastern Victory Lap, Turkish Domestic Politics After the Uprisings. http://www.foreignaffairs.com/2011.
21. Khaled Abdel-Azim, The New Ottoman: Transformations of Turkish Foreign Policy in the Middle East, International Politics Journal, Issue (187), Al-Ahram Foundation, (Cairo, 2012).
22. Jean Marcou, La Turguie aux avant Posts De la Reconstruction en Libye, Observatoire de la Politigue Turgue, 2011.
23. ( ) Salah Hassan Muhammad, Reshaping the Middle East and the future of strategic balances, a research presented to the Third International First Scientific Conference, College of Political Science, University of Mosul, for the period 23-24 September 2013.
24. Mehran Kamrava, Mediation and Qatari Foreign Policy, Middle East Journal, 2011, p.2-6. Also: Ahmed Souaiaia, Qatar Al-Jazeera and the Arab Spring, Monthly Review, No.17. http://www:mrzine.monthlyreview.org/2011
25. For more information on the Qatari role in the Arab revolutions, see: Marwa Fikri, Beyond Soft Power: Qatari Policy towards the Arab Revolution Countries, International Policy Journal, Issue (187), Al-Ahram Foundation, (Cairo, 2012).

26. Roula Khalaf, Qatar Steps in to Fill Regional Void, Financial Times, No. 30, 2011, http://www.ft.com/intl/cms/6490
27. Marwan Salem Al-Ali, The Arab Regional System: A Reading in Challenges and Future Prospects, research under publication, submitted to Al-Rafidain Literature Journal, University of Mosul, (Mosul, 2014).
28. Ali Al-Sunaid, Egypt's events put a miserable end to the Arab Spring, an article published on the Internet at the link:
www.addustour.com
29. Abdul Hafeez Mahboob, The Gulf Cooperation Council and its responsibility towards the crisis in Yemen, Opinions on the Gulf Magazine, Issue (83), Gulf Research Center, Dubai, August 2011.
30. Al-Arabi Al-Siddiqi, Global Discontent: A Strategic Earthquake Strikes the Corners of the World, International Politics Magazine, Issue (187), Al-Ahram Foundation, (Cairo, 2012).
31. Al-Arabiya News, The League of Arab States and Post-Revolution Challenges, April 21, 2013, an article published on the Internet at www.alarabiya. :
32. Radwan Al-Sayed, The Arab League and the Libyan Revolution, Al-Sharq Al-Awsat newspaper (London), September 2, 2011.
33. Ghaleb Abu Musleh, The World Order and the Winds of Change, "Neoliberalism: The American Empire and the Crisis of the Global Capitalist System," Dar Al-Farabi, (Beirut, 2011).
34. Muhammad Ahmad al-Nabulsi, The Anxious Revolutions: A Future Reading in the Transformations of the Arab Street, 1st Edition, Dar Al-Farabi, (Beirut, 2011).
35. Bodour Zaki Muhammad, The decisions of the Arab League.. Is it an awakening or a consensus of interests?, Al-Seyassah newspaper (Kuwaiti), November 30, 2011.
36. Azmi Khalifa, Swing: The Position of the Arab Gulf Countries on the January 25 Revolution in Egypt, International Politics Journal, Issue (187), Al-Ahram Foundation, (Cairo, 2012).
37. Robert Fisk, How Al Jazeera Helped the Arab Spring to Blossom. 2011, www. independent. ie. Also: Aryn Baker, Bahrain, s Voiceless: How al-Jazeera, s Coverage the Arab Spring is Uneven, 2011 http: globalspin.blogs.com.
38. Abdullah Bishara, The Arab League from lying down to induction, Al-Watan newspaper (Kuwaiti), November 28, 2011.
39. Marwan Salem Al-Ali, The International System: A Theoretical Study of the Concept, Characteristics, and Mechanisms of Change, Journal of Legal and Political Sciences, College of Law and Politics, University of Kufa, (Najaf, 2014.
40. Sadaqa Yahya Fadel, Recent Arab Political Developments: Massive and Unprecedented, Opinions on the Gulf Magazine, Issue (82), Gulf Research Center, (Dubai, 2011).
41. Hazem Hamad Musa, Managing Change: The Comprehensive American Strategy as a Model, PhD thesis (unpublished), College of Political Science, Al-Nahrain University, (Baghdad, 2012)
42. Ahmed Youssef Ahmed, Yemen...a new beginning and difficult tasks, Al-Ittihad newspaper (Emirati), January 30, 2011.
43. Bashir Abdel Fattah, Revolutions and the Future of the Arab Regime, a report published by the Al Jazeera Center for Studies, September 13, 2011,
http:www.studies.aljazeera.net.
44. Al-Arabiya News, the Arab League and Post-Revolution Challenges, a previously mentioned source. Also: Wael Muhammad Ismail, Change in the International System, Al-Sanhouri Library, (Baghdad, 2012).

45. Mohamed Abdel Salam, Regional Winter: Coexistence with Long Transitions in the Middle East, International Politics Journal, Issue (187), Al-Ahram Foundation, (Cairo, 2012).
46. Jamal Wakim, The Struggle of the Great Powers over Syria: The Strategic Dimensions of the Crisis 2011, 1st Edition, Publications Company, (Beirut, 2011).
47. Khalil Ismail Al-Hadithi, Functionalism and the Functional Approach within the Scope of the League of Arab States, 1st Edition, Emirates Center for Strategic Studies and Research, (Abu Dhabi, 2001), p. 31 and beyond.
48. Muhammad Badri Eid, against the regime? The Interventional Roles of the Arab League in Regional Crises, Journal of International Politics, Issue (187), Al-Ahram Foundation, (Cairo, 2012), p. 157. Also: Ahmed Youssef Ahmed, The Arab League and the Dilemma of Change, Al-Ittihad Newspaper (Emirati), July 19, 2011.
49. Jamal Abdel-Gawad, American Policy towards Iraq: Right-wing Extremism and Security Obsession, International Policy Journal, Issue (150), Al-Ahram Foundation, (Cairo, 2003).
50. Abdul Aziz bin Othman Al-Tuwaijri, The Islamic World in the Age of Globalization, Dar Al-Shorouk, Cairo, 2004, p. 86.
51. Ibrahim Mahmoud (and others), for the reform of the League of Arab States, Center for Arab Unity Studies, (Beirut, 2004.
52. Ahmed Youssef Ahmed (and others), The Arab System and Future Prospects, 1st Edition, Al-Shorouk Publishing House, (Cairo, 2002)
53. Sattar Al-Dulaimi, Political Reform in the Arab World in Light of the Greater Middle East Project, Journal of International Studies, Issue (34), Center for International Studies, University of Baghdad, (Baghdad, 2007).
54. Ali Khalifa Al-Kuwari (and others), The Democratic Question in the Arab World, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2000,
55. Ali Khalifa Al-Kuwari (editor), The Arab Gulf and Democracy: Towards a Future Vision for Promoting Democratic Efforts, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, (Beirut, 2002), pp. 28-38. Also: Azmi Bishara, Civil Society: A Critical Study, 2nd Edition, Center for Arab Unity Studies, (Beirut, 2000.
56. Abdelhamid Brahmi, Dimensions of the Arab World and Possibilities for the Future, University Press Office, (Algeria, 1980).
57. Al-Arabi Al-Siddiqi, The Search for Arab Democracy: Discourse and Counter-Discourse, 1st edition, translated by Muhammad Al-Khawali and Omar Al-Ayoubi, Center for Arab Unity Studies, (Beirut, 2007), p. 218. Also: Muhammad Al-Tarifi, Good Governance and Good Citizenship, 1st edition, Dar Al-Alam, (Riyadh, 2011.
58. Hassan Nafaa, The European Union and Arab Lessons Learned, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, (Beirut, 2004).
59. Antoine Zahlan, How can the capabilities of Arab technology overcome its current weaknesses?, The Arab Future Magazine, Issue (307), Center for Arab Unity Studies, (Beirut, 2004).
60. Riyad Naasan Agha, The Summit and the Issues of the Nation, Publications of the Syrian General Authority for Books, (Damascus, 2009.
61. Sabri Mustafa Al-Bayati, Arabism between Identity, Islam, and the Requirements of Rebirth, 1st Edition, The Arab Foundation for Publishing, (Amman, 2001).
62. Ahmed Ibrahim Mahmoud (and others), for the reform of the League of Arab States, Center for Arab Unity Studies, (Beirut, 2004).

63. Abdul Karim Al-Aluji, Iraq is a lie of American democracy and freedom, 1st edition, Dar Al-Kitab Al-Arabi, (Damascus-Cairo, 2009).
64. Ahmed Ibrahim Mahmoud (and others), for the sake of reforming the League of States, a previously mentioned source, pg. 446 et seq. Also: Suleiman Al-Mandhari, Reforming the Structuring of the Relationship between the University and the Specialized Organizations, The Arab Future Journal, Issue (103), Center for Arab Unity Studies, (Beirut, 2004.
65. Nazem Abdel Wahed Al-Jasour, The Future of the Arab Regional System after a year of the war on Iraq, The Political File, Issue (1), Center for International Studies, University of Baghdad, (Baghdad, 2004.
66. Hassan Abu Talib, The Future of the Arab System and Double Reform, Arab Affairs Magazine, Issue (132), General Secretariat of the League of Arab States, (Cairo, 2005).
67. Khalil Ismail Al-Hadithi, The Arab System and the Reform of the League of Arab States, 1st Edition, House of Wisdom, (Baghdad, 2001.